﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

كلية التربية
المجلة التربوية
***

نحو استراتيجية مقترحة لعولمة البحث العلمي واستثماره في ضوء المسؤولية المجتمعية للجامعات

إعداد

د. هالة فوزي محمد عيد
أستاذ التخطيط التربوي المساعد
بكلية التربية–جامعة بيشة
المملكة العربية السعودية

المجلة التربوية. العدد الثامن والستون . ديسمبر ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

مستخلص الدراسة:

تناولت الدراسة عولمة البحث العلمي ودور المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية في تحقيقها، واستهدفت التعرف على أبرز التوجهات الاستراتيجية العالمية لعولمة البحث العلمي، وممارسات تطبيقها في بعض الدول في إطار المسؤولية المجتمعية للجامعات، وواقع البحث العلمي بالوطن العربي والكشف عن الموارد والامكانات المتاحة بالوطن العربي وغير مستثمرة في هذا المجال، والتي يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في الارتقاء بالمستوى التنافسي للبحث العلمي العربي على المستوى العالمي واستثماره، وممارسات جامعات الوطن العربي لمسؤوليتها المجتمعية للارتقاء بالمستوى التنافسي للبحث العلمي العربي في ظل تلك التوجهات العالمية لإظهار موقع البحث العلمي العربي من الخريطة التنافسية العالمية. كما تناولت الدراسة المعوقات التي تحول دون تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات بالوطن العربي للارتقاء بالمستوى التنافسي العالمي للبحث العلمي واستثماره. وفي ضوء ما توصلت إلية من نتائج أسفرت عن وجود حاجة ماسة لتطوير البحث العلمي من أجل تحقيق عولمته، وتفعيل دور الجامعات في هذا الأمر قدمت الدراسة استراتيجية مقترحة لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات بالوطن العربي في عولمة البحث العلمي واستثماره، بالاستفادة من التوجهات الاستراتيجية العالمية في هذا المجال، وممارسات تطبيقها بجامعات بعض الدول، والتي تم عرضها بالدراسة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل للأدبيات والدراسات المتعلقة بالدراسة، وكذلك البيانات والاحصائيات المتاحة في تقارير المنظمات والهيئات الدولية، وتطبيق دراسة استطلاعية على أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات العربية، وكذلك بعض القائمين على المؤسسات المجتمعية المستفيدة من نتاجات البحث العلمي (مؤسسات إنتاجية- شركات- مؤسسات تقنية....وغيرها) عن أبرز المشكلات التي تعوق الجامعات في تطوير البحث العلمي بالوطن العربي واستثماره، واحتياجات التطوير. ومدخل الدراسات المستقبلية من خلال استطلاع آراء مجموعة من الخبراء في مجالات المسؤولية المجتمعية والبحث العلمي والتطوير والجودة بالجامعات العربية حول استشراف التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للمسؤولية المجتمعية للجامعات في عولمة البحث العلمي واستثماره بالوطن العربي.

كلمات مفتاحية: عولمة- البحث العلمي- المسؤولية المجتمعية- الجامعات- التوجهات الاستراتيجية.

Towards a proposed strategy for the globalization and investment of In light of the community responsibility of scientific research universities

Abstract:

The study tackled the globalization of scientific research and the role of social responsibility for Arab universities in their achievement. It aimed to identify the most important global strategic directions for the globalization of scientific research and its application practices in some countries in the context of the social responsibility of universities and the reality of scientific research in the Arab world. In this field, which can play a vital role in raising the competitive level of Arab scientific research at the global level and investing it, and the practices of the universities of the Arab World for their social responsibility to raise the competitive level Arab scientific research in light of these global trends to show the location of the Arab scientific research of global competitiveness map. The study also dealt with the obstacles that prevent the activation of the social responsibility of universities in the Arab world to improve the global competitive level of scientific research and investment. The study presented a proposed strategy to activate the social responsibility of the universities in the Arab world in the globalization of scientific research and its investment, taking advantage of the global strategic directions in this field. , And its application practices in universities of some countries, which were presented in the study.

The study used the descriptive analytical method by presenting and analyzing the literature and studies related to the study, as well as the data and statistics available in the reports of international organizations and bodies, and the implementation of an pilot study on faculty members in some Arab universities, , As well as some of the institutions of community institutions benefiting from the outputs of scientific research (productive institutions - companies - technical institutions ... and others) About the most important problems that hinder universities in the development of scientific research in the Arab world and investment, and development needs. And the future studies approach Through Viewpoints of the views of a group of experts in the areas of social responsibility and scientific research, development and quality in Arab universities on the prospect of future strategic directions for the social responsibility of universities in the globalization of scientific research and investment in the Arab world.

Keywords: globalization, scientific research, social responsibility, universities, strategic directions..

مقدمة:

شهد العالم منذ أوائل القرن العشرين تطورات سريعة متلاحقة في كافة مجالات الحياة، والتي من أهمها العولمة، وثورة المعلومات والاتصالات، وتزايد حدة المنافسة بين المؤسسات العملاقة في الأسواق المحلية والعالمية كل هذه العوامل شكلت الدافع الأساسي لنشوء اقتصاد جديد قائم على المعرفة مَثل تحدي كبير للمنافسة بين الجامعات في مجال إنتاج المعرفة والبحث العلمي على الصعيد العالمي، وهذا التحدي أدى إلى إبراز الدور المجتمعي الذي يمكن أن تمارسه الجامعات في تحقيق تطوير المجتمعات، والذي يمثل إطار علاقة الجامعات بالمجتمع وخدمته وهو ما اصطلح عليه "بالمسؤولية المجتمعية للجامعات"، والتي أكدت كثير من الاتجاهات على كافة المستويات المحلية والعالمية على أهميتها، والتي لا ترتبط فقط بإحدى وظائف الجامعة الثلاثة وهي خدمة المجتمع، بل أنها توجهها في ممارستها للدورين الآخرين، وهما التدريس والبحث العلمي؛ فقد أصبح دور المسؤولية المجتمعية هو تحقيق وظائف الجامعة بفعالية وتكامل تفاعلي عن طريق توجيه كل الأدوار تجاه ترجمة الجامعات لأثرها الاستراتيجي الإيجابي في المجتمع، والذي يعكس مدى تقدم المجتمع ومؤسساته الانتاجية والخدمية، ومسايرته للتقنيات الحديثة لمواكبة التغيرات المحيطة عن طريق التعليم والبحث والتطوير؛ وهي بذلك تجعل الجامعة في قلب الأحداث المجتمعية، وتحقق ترابطها مع المجتمع من خلال قنوات مشاركة فعالة في أنشطة كافة مؤسساته الإنتاجية والخدمية، وهو ما يندرج تحته مفهوم "الشراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع".

ويجب التمييز بين المسؤولية المجتمعية والشراكة المجتمعية حيث أن مفهوم المسؤولية المجتمعية أعم وأشمل، ويتضمن العديد من الأنشطة التي من ضمنها إقامة شراكات مع مؤسسات المجتمع أو مع جامعات ومراكز بحثية أخرى، فالمسؤولية المجتمعية للجامعات تتخذ عدة صور كمحاربة الفقر، وتوفير فرص العمل، وتحسين البيئة، ودعم البرامج الخيرية والانسانية، وتطوير البحث العلمي لخدمة المجتمع.. وغيرها، ويتجاوز مفهوم تعلم الخدمات وتقديم الخدمة من أجل المجتمع إلى تقديمها بالمشاركة معه، وارتباط المحتويات التعليمية بالأنشطة الخدمية (عيد،٢٠١٥).

وقد أشارت كثير من الدراسات لأثر تغير أدوار الجامعة في تقدم المجتمعات، فعلى سبيل المثال أشار محمود (٢٠٠٤) إلى أن الجامعة أصبحت تقود التطوير وتوجه عملية التنمية المستدامة من خلال هذا التغير في أدوارها، كما أنه نتج عن ذلك ثورة عميقة في الجامعة نفسها، ولعل من أهم نتائج هذه الثورة أنها أدت للتقارب والتداخل بين ثقافة الحرم الجامعي وثقافة المجتمع الخارجي، وهذا التقارب والتداخل بين الثقافتين وفر للجامعة السياق الاجتماعي الذي ساعد على نشرها للعلم كمنهج وحقائق ومعرفة، ووفر الوعي الاجتماعي والثقافي سواء لدى الجمهور العام، أو لدى فئة العلماء والباحثين العاملين في هذه المؤسسات، وأنه لكي يواجه التعليم الجامعي التزاماته المتزايدة من التدريب الفني والإعداد للعمالة المدربة المتوافقة مهاراتها مع متطلبات سوق العمل، وإنتاج المعرفة التي يتم تحويلها لتطبيقات عملية من خلال البحث العلمي، فإنه يحتاج إلي مساعدة كثير من المؤسسات، وهذا يتطلب التعاون النشط بين الإدارة الجامعية والشركات التجارية والصناعية والاقتصادية وقطاعات الخدمات والأعمال والحكومات. وأشار السيد (٢٠١٨) إلى أن إقامة شراكات تعاون متبادلة بين الجامعات وبين مؤسسات المجتمع خاصة في مجال البحث العلمي؛ أدى لنقل العديد من الجامعات من برجها العاجي البعيد عن المجتمع ومشاكله واحتياجاته إلى محطات لخدمة المجتمع. وليس هذا فحسب بل أن بعض الجامعات أصبحت متجراً لبيع المعرفة التي تمثل نتاجات البحث العلمي لتلك الجامعات، وما يتعلق بتطبيقاتها، والتي تنتشر بجميع أنحاء العالم ناشرة معها صيت البحث العلمي بهذه الدول؛ مما يحقق عولمته وما يترتب عليه من تحقيق عوائد استثمارية نتيجة ترويج وتسويق تلك المنتجات وبيعها.

ويُعد البحث العلمي ركيزة أساسية لتقدم الدول والمجتمعات بمختلف مستوياتها المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، فهو بالنسبة للدول المتقدمة محركاً رئيساً لكافة مؤسساتها، تحاول من خلاله الحفاظ على تقدمها وصدارتها في شتى المجالات الاقتصادية والعسكرية والتعليمية..وغيرها، أما بالنسبة للدول النامية فهو المنقذ لها من ربوع التخلف والفقر والجهل، فتستطيع من خلاله مواجهة المشكلات التي تعترضها واللحاق بركب الدول المتقدمة في الرقي والتقدم، وفي ذلك أشار Bollinger & Smith (2001) إلى أن المعرفة تعتبر الميزة التنافسية الرئيسة لأي منظمة في عالم اليوم؛ حيث تقاس درجة تقدم الدول واحتلالها مركزاً في العصر الحديث، والحكم على مدى استفادتها من المعارف الأحدث عالمياً من خلال

معدل إنفاقها على البحث العلمي ونسبته من الناتج الإجمالي المحلي، وعدد العلماء والباحثين لكل ألف فرد من عدد السكان، وعدد الاختراعات المسجلة، وحجم الأبحاث العلمية المنشورة سنوياً، وعدد المجلات البحثية العالمية الصادرة، هذا بالإضافة لتأثيره الكبير على عملية التنمية الاقتصادية للدول. وأشار المعافا (٢٠٠٢) إلى أن البحث العلمي أحتل مكانة عظيمة لدى كثير من الدول ليصبح الميزة الأهم والأخطر لعصرنا هذا الذي صاحبه متغيرات سريعة وهائلة؛ حيث يعتبر الركيزة الأساسية لبناء مجتمع المعرفة، ويرجع التفاوت في التقدم العلمي والتكنولوجي بين الدول إلى التفاوت في الاهتمام والرعاية بالبحث العلمي.

وبالنسبة للجامعات فتعتبر الأبحاث التي تنتجها الجامعات من أهم المقاييس المتداولة لتقويم الدور الريادي لها في المجالين العلمي والمعرفي (حسين وحنفي،٢٠٠٠). كما أصبح البحث العلمي عامة والبحث الإجرائي خاصة ضمن أساليب التنمية المهنية التي برزت مؤخراً وانتشرت في المؤسسات المختلفة التي تقدم عملاً مهنياً متميزاً، حيث يعد أحد نماذج الإعداد المهني للموظف، ويشجعه على التفكير في ممارساته، وفحص أدائه، وتحديد المشكلات التي يواجهها؛ ليحلها باستخدام منهجية علمية ملائمة (المزيني والمزروع، ٢٠١٠)؛ لذلك ألقت جامعات الدول المتقدمة اهتماماً ملحوظاً للبحث العلمي في إطار مسؤوليتها المجتمعية داخل الجامعة تجاه منسوبيها من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري وخارجها تجاه المجتمع المحلي والوطني والعالمي لثقتها بأن للبحث العلمي انعكاسات على الجامعات نفسها حيث يُعد مؤشراً دالاً على مكانة الجامعات وتطورها وسمعتها العلمية، ومصدراً لزيادة مواردها، بالإضافة إلى انعكاساته على المجتمع بزيادة تقدمه وتطوره من خلال البحوث التطبيقية والتطويرية.

وعلى سبيل المثال تُشير المؤشرات الاقتصادية العالمية إلى تقدم الصين بخطى كبيرة في جميع المجالات وأنها قد قفزت إلى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية متخطية اليابان والدول الصناعية الكبرى، وأن هذه التجربة جزء من منظومة كبيرة تتفاعل وتتكامل فيها جميع الجوانب العلمية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والمجتمعية. ولاشك أن هذه المنظومة لها معالمها وملامحها التى تميزها، ويقف البحث العلمي على قمتها فهو المحرك الأكبر للمنافسة (الأكاديمية البريطانية للتعليم العالي ،٢٠١٣)، وكذلك الولايات الأمريكية التي أعطت مكاناً أرقى للبحث العلمي، وجعلته من أولويات اهتمام الجامعات، كونه من أهم

مصادر التمويل الخارجي لها، وأطلقت على ذلك "الثورة الأكاديمية الأمريكية" عام ١٩٦٨(Christophe,1999)؛ ولهذا يعتمد تقييم عضو هيئة التدريس في الجامعات الأمريكية على شقين أساسين أولهما: ما يستطيع جذبه إلى الجامعة من مشاريع بحثية تزيد من إمكانيات الجامعة ودخلها، والثاني: قدرته التدريسية (رشاد، ١٩٩٩)، وتطلب السلطات المعنية من الجامعات أن تقوم بأنشطتها البحثية تماماً كما تقوم بأنشطتها التعليمية وتخصص لذلك ميزانيات ضخمة (الكبيسي وقمبر،٢٠٠١)؛ لذلك تهتم جامعات هذه الدول بإجراء البحوث خاصة التطبيقية، والاهتمام بصورة عامة بكل ما يخص البحث العلمي وتطوره؛ لما يمثله من عنصراً هاماً في تقدم الشعوب؛ فالحضارة الإنسانية المعاصرة تعتمد اعتماداً رئيسياً على البحث العلمي ونتاجه، في الوقت الذي يعتمد فيه هذا الأخير على وسائل نشر نتاجه وسهوله تبادله وتوفير سبل الوصول إليه.

مشكلة الدراسة:

صاحب الثورة المعلوماتية التي شهدها العالم المعاصر وتأثر بإنجازاتها ولا سيما في المجالات العلمية موجة العولمة التي جعلت من العالم قرية صغيرة تطل كل دولة من خلالها بأعمالها وإنجازاتها العلمية والتكنولوجية لتحتل المكانة التنافسية التي ترقى بها مستويات تلك الإنجازات، وتمثل الثورة المعلوماتية آلية من آليات العولمة فهي الوسيلة التي تتيح بث ونشر كل الانجازات والأعمال الفكرية الخاصة بدول العالم وتبرزها على الساحة الدولية، والتي من ضمنها البحث العلمي الذي أحدث تحولات جذرية في تطوير العديد من الدول ونموها الاقتصادي. وقد أشار معدن (٢٠١٢،٧٠) إلى أن "هناك دور متنامي للمعرفة في ظل معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة قائمة على الاستثمار في المعرفة والبحث العلمي ورأس المال الفكري أدت إلى نمو اقتصادي جديد فريد من نوعه نتيجة النمو السريع للتكنولوجيا الرقمية الجديدة، والتطور الهائل في البحث العلمي والابتكار اللذان أديا إلى بزوغ عدد من البلدان الكبيرة على الساحة العالمية بصورة متميزة، وتحقيق معجزات في نمو الدخل مثل: اندونيسيا وكوريا والصين الجنوبية...وغيرها، وتربع العديد من الدول على عرش التقدم والتطور: كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والسويد والصين، وأن هذا التطور والنمو الاقتصادي لم يات لهذه الدول إلا من خلال قاعدة علمية وتكنولوجية قوية ترتكز على الاستثمار في التعليم والبحث العلمي باستخدام التكنولوجيا الحديثة". كما حدثت عدة تغيرات

في أدوار الجامعة ومسؤوليتها تجاه مجتمعها نتيجة لنشر نتاجات البحث العلمي على مستوى واسع بين جميع أنحاء العالم وتحقيق عولمته، وفي ذلك أشار الخليفة (٢٠١٣،١٠٢) إلى أن "الجامعات شهدت تحولاً جذرياً في أدوارها التعليمية والبحثية منذ الربع الأخير من القرن العشرين استجابة لبعض المتغيرات الاقتصادية العالمية؛ حيث تسير التوجهات العالمية بخطوات حثيثة نحو زيادة إنتاجية الجامعات، وتهيئة فرص النمو الاقتصادي داخلها من خلال العمل في مشاريع بحثية إنتاجية، والمشاركة في التطوير التقني والانفتاح على المجتمع وتكوين شراكة مجتمعية مع مؤسسات المجتمع المختلفة".

وترى الباحثة أنه لن يتحقق للجامعات هذه التطلعات الطموحة في دورها إلا من خلال إنتاج المعرفة، وفي هذا السياق أكد نوي (٢٠٠٦،١٥٤) على أن "المعرفة تُعد أحد عناصر الموارد الداخلية للجامعة، وقيمتها ترجع لما تساهم به من قيمة مضافة للجامعة، وما تقوم به من دور كبير في اندماجها في الاقتصاد العالمي الجديد الذي يعرف باسم "الاقتصاد المعرفي"، وربطها بمفهوم "الميزة التنافسية"، وليس المعرفة في حد ذاتها". كما توصل سليم وآخرون (٢٠١١) إلى أن من المقومات التي تدعم الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي وجود نظم لإدارة المعرفة والاستثمار في رأس المال الفكري والابتكار والإبداع والبحث العلمي والتطوير. وكذلك توصل الهادي (٢٠١١) إلى أن البحث العلمي يعتبر من عوامل النهوض بالجامعات العربية نحو جودة الإنتاج وخفض النفقات من خلال دعم مفهوم الجامعة المنتجة، ومنح الأقسام العلمية استقلالية في التطوير والإنتاج والابتكار والاستثمار، وتركيز الأقسام التطبيقية على الجانب الإنتاجي الاستشاري والاستثماري، واستثمار النشاطات الإنتاجية في الأقسام، وتسويق الاختراعات لمنسوبي الجامعة، واتباع وسائل تسويق فعالة للأبحاث والابتكارات، وتبادل الخبراء المتخصصين مع قطاعات الإنتاج. وتوصل أيضاً المطلق (٢٠١٧) إلى أن التعليم والتدريب والبحث العلمي والاستشارات والإنتاج العلمي بالجامعات من آليات الاستثمار المعرفي الهامة في بناء الميزة التنافسية بالجامعات.

ومن جانب إسهام البحث العلمي في زيادة الموارد المالية للجامعات أشارا باطويح وبامخرمة (٢٠٠٨) إلى أن البحث العلمي يعتبر من صيغ تمويل التعليم الجامعي من خلال الأموال التي تحصل من التعاقدات البحثية أو الاستشارية مع القطاع الخاص أو العام، وإجراء اتفاقيات مع مؤسسات دولية للتنمية، وتطوير وتوسيع نشاطات النشر العلمي، والاستفادة من

براءات الاختراع أو الابتكارات. وعن الأهمية الاقتصادية للبحث العلمي ذكرا الهيتي والشمري(٢٠١٧، ٦٦) "أن البحث العلمي يلعب دوراً كبيراً في تطوير وتحسين العمليات الإنتاجية، وزيادة الإنتاج والقيمة المضافة، وخفض التكاليف؛ مما ينعكس إيجابياً على أداء القطاعات الاقتصادية، كما يسهم في تحسين نوعية الخدمات العامة والخاصة وجودتها، علاوة على دوره في إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية التي تواجه مختلف الدول والمجتمعات".

ومن خلال ما سبق يتضح الأهمية الاقتصادية والتطويرية للبحث العلمي، والدور الريادى الذي يلعبه في مجال التنافسية بين الدول في تلك المجالات، وكذلك دورة في ترتيب الجامعات في تسلسل الجامعات العالمية، ومسؤولية الجامعات في تفعيل هذه الأدوار من خلال عولمته، وأهمية التوجه في ظل العولمة لتغيير سياسات الدول لتوجيه استراتيجيات عمل جديدة للمؤسسات المنوطة بالبحث العلمي وخاصة الجامعات، وفي هذا الصدد أشارت دراسة يونس (٢٠٠٩) إلى أن العولمة أثرت في دور الدولة الخاص باتخاذ القرار السياسي، ووضع الإطار التأسيسي والتشريعي للبحث العلمي، ونقل التكنولوجيا وتأهيل الكوادر الفنية، ووضع أولويات البحث والتطوير، كما انعكس دورها أيضاً على الإدارات العلمية الخاص بإطلاق مسيرة البحث العلمي، ونقل التكنولوجيا. ورغم كل ذلك فإن هناك العديد من المؤشرات عن واقع البحث العلمي بالدول العربية التي تشير لعدم بلوغ البحث العلمي بالدول العربية للمستوى المطلوب الذي يتواكب مع إنجازات الدول المتقدمة سواء من حيث بلوغه مستوى مرموق في التنافس البحثي العربي على المستوى العالمي من خلال تحقيق مفهوم العالمية في إنتاج المعرفة بما يحقق عولمة للبحث العلمي العربي (محاسنة،٢٠٠٣)، أو وجود سياسة واضحة وخطط مرسومة توجهه (المجيدل، ٢٠١٠)، وإسهامات في تحقيق التطور والتنمية المنشودة للدول والجامعات العربية (الرويلي،٢٠١٢)، أو من حيث قيام الجامعات العربية بمسؤوليتها تجاه تفعيل دوره (مرسي ومرعي،٢٠١٣)، (عبد اللطيف،٢٠١٦)، بالإضافة للعديد من المؤشرات والمعوقات الأخرى المعبرة عن واقع البحث العلمي العربي ومسؤولية الجامعات تجاهه، والتي تم عرضها بالمبحث الثاني للدراسة الحالية بمزيد من التفصيل. وانطلاقاً من ذلك يتضح وجود احتياج لتفعيل دور الجامعات العربية في القيام بالمسؤولية المنوطة بها تجاه المجتمع في

مجال تنشيط الحراك الإيجابي للبحث العلمي العربي، والتصدي للمعوقات التي تحول دون تطوره وبلوغه مستوى يصل لمستواه في الدول المتقدمة ويتنافس معه، وصولاً به للانتشار على المستوى العالمي.

وتود أن تشير الباحثة إلى أنها لم تتناول عولمة البحث العلمي بمصر فقط ودرستها على مستوى الدول العربية؛ لأنه من خلال اطلاعها على أدبيات البحث العلمي العربي اتضح للباحثة أن واقع البحث العلمي بالدول العربية، وعلى مستوى كل دولة بمفردها ومن بينهم مصر في مستوى يصعب من خلاله أن تصل أي دولة بمفردها إلى درجة العولمة كما هو موضح بالمبحث الثاني بالدراسة الحالية؛ لذلك فضلت الباحثة تقديم الدراسة على مستوى الوطن العربي بالإشارة لمصر لتتمكن من وضع تصور يكامل بين إمكانات الدول العربية، ويمكن من خلال النهوض بمستوى البحث العلمي لكل دولة بمفرها وصولاً تدريجياً للعولمة؛ وبذلك تحددت مشكلة الدراسة في كيفية صياغة استراتيجية مقترحة لعولمة البحث العلمي وتوجيهه للاستفادة منه في خدمة المجتمع على ضوء المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية، والتي يمكن التعبير عنها من خلال التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيس:

كيف يمكن تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية في تحقيق عولمة البحث العلمي واستثماره، بالاستفادة من التوجهات الاستراتيجية العالمية في هذا المجال، وممارسات تطبيقها بجامعات بعض الدول؟

التساؤلات الفرعية:

١- ما آليات عولمة البحث العلمي واستثماره على المستوى العالمي في ضوء التوجهات الاستراتيجية العالمية لعولمة البحث العلمي، وممارسات تطبيقها في بعض الدول في إطار المسؤولية المجتمعية للجامعات؟

٢- ما واقع تحقيق المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية في عولمة البحث العلمي واستثماره؟

٣- ما معوقات تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية في تحقيق عولمة البحث العلمي واستثماره؟

٤- ما الاستراتيجية المقترحة لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية في عولمة البحث العلمي واستثماره بالاستفادة من التوجهات الاستراتيجية العالمية في هذا المجال، وممارسات تطبيقها بجامعات بعض الدول؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. بيان بعض المفاهيم كالمسؤولية المجتمعية والشراكات المجتمعية وعولمة البحث العلمي،...وغيرهم، وإظهار العلاقة بينهم.

٢. التعرف على آليات عولمة البحث العلمي واستثماره على المستوى العالمي في ضوء التوجهات الاستراتيجية العالمية لعولمة البحث العلمي، وممارسات تطبيقها في بعض الدول في إطار المسؤولية المجتمعية للجامعات؛ لتوثيق علاقة الجامعات ببعضها البعض، وبالمجتمع ومؤسساته.

٣. التعرف على واقع البحث العلمي بالوطن العربي، والكشف عن الموارد والامكانات المتاحة بالوطن العربي وغير مستثمرة في هذا المجال، والتي يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في الارتقاء بالمستوى التنافسي للبحث العلمي العربي على المستوى العالمي، واستثماره.

٤. إلقاء الضوء على واقع المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية في الارتقاء بالمستوى التنافسي للبحث العلمي العربي على المستوى العالمي، واستثماره.

٥. الكشف عن المعوقات التي تحول دون تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية في الارتقاء بالمستوى التنافسي للبحث العلمي العربي على المستوى العالمي، واستثماره.

٦. طرح استراتيجية مقترحة لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات بالوطن العربي في عولمة البحث العلمي واستثماره، بالاستفادة من التوجهات الاستراتيجية العالمية في هذا المجال، وممارسات تطبيقها بجامعات بعض الدول.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى ما تقدمه من فوائد في الجوانب التالية:

أولاً: الجانب النظري:

حيث تقدم تأطير نظري لبعض المفاهيم المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية للجامعات فيما يخص مجال الارتقاء بالمستوى التنافسي للبحث العلمي العربي على المستوى العالمي واستثماره، والمقارنة بينها، وبين المصطلحات المشابهة وصولاً لمفهوم تطبيقي إجرائي يساهم في تحقيق أهداف المسؤولية المجتمعية للجامعات في هذا المجال.

ثانياً: الجانب التطبيقي:

تهم هذه الدراسة أصحاب القرارات وواضعوا سياسات البحث العلمي بالوطن العربي بما تقدمه من استراتيجية توضح مسارات الارتقاء بالبحث العلمي، وسبل تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات في تحقيق عولمتة واستثماره.

ثالثاً: الجانب الاجتماعي:

حيث تحقق الدراسة في هذا الجانب الفوائد التالية:

١- تفتح أفاق جديدة لموسسات المجتمع وخاصة القطاعات الانتاجية للاستفادة بما يمكن أن تقدمه الشراكات والتعاون مع الجامعات في مجال البحث العلمي من تطوير وبناء اقتصاديات معرفية في مجالات العمل بها.

٢- تعزيز الوعي لدى المسؤولين والباحثين بالمؤسسات التعليمية والبحثية بالفجوة الكبيرة بين البحث العلمي في الوطن العربي والدول المتقدمة، والتحديات التي تواجه؛ بما يسهم في مواجهتها والتغلب عليها، ويحثهم على بذل المزيد من الجهد.

٣- تعزيز وعي أصحاب القرارات العليا وواضعي خطط التنمية بالدول العربية بدور البحث العلمي في زيادة الإنتاجية والاقتصاد الوطني، والتطور، وتحقيق الرفاهية للمواطنين في شتى المجالات، ونقل وتوطين التكنولوجيا تمهيداً لإنتاجها.

منهجية الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل للأدبيات والدراسات المتعلقة بالدراسة، وكذلك البيانات والاحصائيات المتاحة في تقارير المنظمات والهيئات الدولية، وتطبيق دراسة استطلاعية أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات العربية، وكذلك بعض القائمين على المؤسسات المجتمعية المستفيدة من نتاجات البحث العلمي (مؤسسات إنتاجية- شركات- مؤسسات تقنية....وغيرها) عن أبرز المشكلات التي تعوق الجامعات في تطوير البحث العلمي بالوطن العربي واستثماره، واحتياجات التطوير. ومدخل الدراسات المستقبلية من خلال استطلاع آراء مجموعة من الخبراء في مجالات المسؤولية المجتمعية والبحث العلمي والتطوير والجودة بالجامعات العربية حول استشراف التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للمسؤولية المجتمعية للجامعات في عولمة البحث العلمي واستثماره بالوطن العربي.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تناول مجال البحث العلمي كأحد مجالات المسؤولية المجتمعية للجامعات.
- الحدود المكانية: تناولت الدراسة قضية عولمة البحث العلمي واستثمارة بالوطن العربي بالإشارة لمصر كأكبر دولة عربية في عدد السكان.

مصطلحات الدراسة:

هناك العديد من التعريفات لمصطلحات الدراسة، وقد قامت الباحثة باستعراض هذة التعريفات بالتفصيل من خلال مناقشة المفهوم الخاص بكل مصطلح في متن الدراسة، واقتصرت بالتعريف الإجرائي لتلك المصطلحات في هذا الموضع على النحو التالي:

١- المسؤولية المجتمعية للجامعات: وتعرف إجرائياً بأنها: "مساهمة الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال التزامها بتقديم منتجات معرفية تطويرية متنوعة

المجالات بمستوى يرقى لمرتبة مرموقة في التنافس العالمي في مجال البحث العلمي من خلال تفعيل دورها في علاقتها بالمجتمع داخل وخارج الجامعة بصورة شاملة من خلال عدة مجالات بما يحقق ذيوع صيت البحث العلمي العربي، وتسويق وترويج منتجاته واستثمارها في المجالات التطبيقية على المستوى العالمي".

٢- عولمة البحث العلمي: وتعرف إجرائياً بأنها: "كثافة وسرعة انتشار المنتجات المعرفية والتطبيقية للإنتاج الفكري للبحث العلمي العربي بجميع مجالاته إلى جميع أرجاء العالم بمستوى جودة يواكب المعايير المعترف بها عالمياً، ويمكنه من بلوغ مرتبة مرموقة في التنافس العالمي، ويثري المعرفة الإنسانية العالمية، ويحقق عائد استثماري للدول العربية، ويؤدي لتقدمها، وبلوغ جامعاتها مراكز متقدمة في التصنيف العالمي".

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي عن المسؤولية المجتمعية للجامعات وعولمة البحث العلمي

تم مناقشة هذا المبحث من خلال محورين الأول: يستعرض مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات من حيث عدة جوانب، والثاني: يناقش آليات عولمة البحث العلمي واستثماره على المستوى العالمي في ضوء التوجهات الاستراتيجية العالمية لعولمة البحث العلمي، وممارسات تطبيقها في بعض الدول في إطار المسؤولية المجتمعية للجامعات.

المحور الأول: مفهوم المسؤولية المجتمعية:

تناولت الباحثة هذا المفهوم من خلال مناقشة عدة جوانب مرتبطة به، بما يحقق كيفية توظيفه لتحقيق الأهداف المنشودة على النحو التالي:

أولاً: تعريف المسؤولية المجتمعية:

وردت تعريفات عديدة للمسؤولية المجتمعية من خلال فئات عديدة من ذوي التخصصات المتعددة كل حسب مجاله، فعرفها علماء النفس والتربية والاقتصاد والقانون والإدارة والفلسفة والدين، وفيما يلي بعض التعريفات بغية التوضيح والوصول للمعني الشامل لهذا المفهوم:

المسؤولية في اللغة قال سأل، يسأل، سؤالاً ومسألة، واسم الفاعل منه: السائل، واسم المفعول: المسؤول، والمصدر الصناعي: المسؤولية، والمسؤولية في اللغة "ما يكون به الإنسان مسؤولاً ومطالباً عن أمور أثر أفعال أتاها"(معلوف، ولويس، ١٩٩٢،٣١٦).

أما المعني الاصطلاحي للمسؤولية المجتمعية للمنظمة: تم تناول تعريفه من قبل عدة منظمات دولية مهتمة بهذا المجال، ومتخصصين في مجالات متنوعة من عدة جوانب وزوايا متباينة ارتكزت معظمها على دورها في التنمية الاقتصادية وتحسين حياة المجتمع، فقد عرفها مجلس الأعمال للتنمية المستدامة من زاوية خلقية بأنها: "التزام مستمر من قبل المؤسسة لانتهاج سلوك أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وكذلك تحسين جودة حياة العاملين وأسرهم، وأيضاً تحسين جودة حياة المجتمع المحلي، والمجتمع بشكل عام" (World Business Council, 2009,6)، بينما ركز تعريف البنك الدولي على دورها في التنمية المستدامة بأنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة، ويخدم التنمية في آنٍ واحد" (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،٢٠٠٠، ٢٧)، وعرفتها المنظمة العالمية (آيزو) بأنها: "ممارسات المؤسسة التي تتحمل من خلالها مسؤولية النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والبيئة لتحقق النفع للمجتمع والتنمية المستدامة (Michel & Françoise, 2007,23) ، وعرفت من قبل المتخصصين بوجهات نظر متعددة، فعرفت من حيث مفهومها لدى الفرد بأنها: "إدراك الفرد ويقظته ووعي ضميره وسلوكه للواجب الشخصي والاجتماعي" (الحارثي،٢٠٠١، ٣٤)، ومن حيث ما تقدمه للمجتمع بأنها: "الدعم الاقتصادي والقانوني والخلقي والخيري الذي تقدمه المنظمات للمجتمع من حولها خلال فترة زمنية معينة" (Valentine & Fleischman, 2008,77). ومن حيث دورها الايجابي في المجتمع بأنها: "التزام المنظمة بتعظيم أثرها الإيجابي والتقليل من أثرها السلبي في المجتمع" (Pride & Ferrell,1997,87).

أما المسؤولية المجتمعية للجامعات فقد تنوعت وتباينت تعريفاتها حسب محدودية، أو اتساع وجهات نظر الباحثين في ماهيتها ودورها في المجتمع الجامعي والمحلي والعالمي، فعلى سبيل المثال تناولها جوسي وجوسي (Jossey & Jossey (2008,56 على أنها مسؤولية جماعية لمنسوبي الجامعة فعرفها بأنها: "سياسة ذات إطار خلقي لأداء مجتمع الجامعة من طلاب وأعضاء هيئة تدريس وإداريين وموظفين لمسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية

إنسانية مستدامة". ويرى ريسار (Reiser (2008,7 أنها "مسؤولية إدارة الجامعة لعملية التفاعل بين المجتمع ومخرجاتها التعليمية والمعرفية والعملية والبيئية لدعم التنمية المستدامة بالمجتمع". بينما تطرقا الغالبي والعامري (٢٠١٢، ٢٧) لها من حيث أنها "طريقة عمل المؤسسة والتي من خلالها تدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئة الاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة بشفافية ومحاسبة من خلال تطبيق أحسن الممارسات". وأشار كمال (٢٠١١،٣٤) بأن مسؤولية الجامعة لا تقتصر على المجتمع الخارجي بل المجتمع الجامعي أيضاً، وربط تلك المسؤولية بجميع وظائف الجامعة فعرفها بأنها: "التزام الجامعة قولاً وعملاً بمجموعة مبادئ وقيم من شأنها تحسين نوعية الحياة لموظفيها وطلابها وللمجتمع المحلي وللمجتمع بأكمله، وتنفيذها من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة بالتعليم والبحث والإدارة المؤسسية والتفاعل المجتمعي وغير ذلك"

وفي إطار دورها القيمي في بث القيم في المجتمع الجامعي والخارجي والعمليات التي من خلالها تبث القيم عرفا جويفر وراتو (2014,87) Giuffre & Ratto المسؤولية المجتمعية بأنها: "قدرة الجامعة على نشر مجموعة من المبادئ العامة والقيم المحددة وتنفيذها، وذلك باستخدام أربع عمليات رئيسة ألا وهي: الإدارة والتدريس والبحث والإرشاد"، وعرفتها الخليوي (٢٠١٦،٨) بأنها: "سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة، مبنية على مبادئ تلتزم بها الجامعة أمام المجتمع ذات أبعاد تنظيمية وأكاديمية ومجتمعية وبيئية، وينعكس هذا الإلتزام على جميع وظائف الجامعة المتمثلة في التدريس والبحث العلمي والخدمة المجتمعية والتنظيم الإداري والإسهام المهني". بينما تناولها الرمثي (٢٠١٨،٢٥٦) من منظور القيم التي تتبناها الجامعة لقيامها بمسؤوليتها المجتمعية فعرفها بأنها: "التزام الجامعة بممارسة كافة المبادئ والقيم التي تحقق المسؤولية المجتمعية كالعدالة والمساواة والمواطنة وتعزيز حقوق الإنسان والشورى والإيجابية والانتماء والولاء والاحساس بالمسؤولية من قبل كافة منسوبيها داخل وخارج الجامعة أثناء تقديمها لوظائفها الرئيسة".

ومن حيث علاقتها بوظائف الجامعة عرفها سيسي (٢٠١٦،٥٣) بأنها:" الترجمة الفعلية للوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع من أجل تكيف الأفراد مع

المتغيرات السريعة في عالم العلم والتقنية مع ضمان الاحتياجات الاجتماعية التي تشتمل على الأبعاد الثلاثة التالية: البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي".

ثانيا: التأصيل الديني للمسؤولية المجتمعية:

المسؤولية المجتمعية مفهوم قديم ظهر في الإسلام حيث جاء الإسلام ليركز على التكافل الاجتماعي بأشكاله المختلفة: كالصدقات، والزكاة، والوقف، وقد وردت كثير من الأيات في القرآن الكريم والسنة المطهرة تعبر عن مفهوم المسؤولية المجتمعية بصورة ضمنية أو مباشرة، فعلى سبيل المثال في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللَّه إِنَّ اللَّه شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (المائدة:٢) يأمر الله بفعل الخيرات وترك المنكرات والنهي عن التناصر على الباطل والتعاون على المأثم والمحارم، وقوله جل شأنه: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَىَ الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بالمعرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المنكَرِ وأُوْلَئِكَ هُمُ المفلِحُونَ﴾ (آل عمران:١٠٤) والمقصود أن تكون فرقة من هذه الأمة متصدية لهذا الشأن، وقيل قصد المجاهدين والعلماء، وإن كان ذلك واجباً على كل فرد من الأمة، وفي ذلك ما يدل على الدعوة لما هو صالح للمجتمع، وأنها مسؤولية الجميع فقد ورد فعل الأمر بصيغة الجماعة في قوله وتعاونوا، وكذلك أمة. وفي قوله تبارك وتعالى: ﴿فَلَنَسأَلَنَّ الَّذِينِ أُرسِلِ إِلَيهِم وَلَنسَئَلَنَّ المُرسَلِينَ﴾ (الأعراف:٦) أي يسأل الله الأمم يوم القيامة عما أجابوا رسله فيما أرسلهم به، ويسأل الرسل أيضاً عن إبلاغ رسالاته، وقوله عز وجل ﴿فَوَرَبِكَ لَنَسئَلَنَّهُم أَجمَعِينَ عَمَّاَ كَانُواْ يَعَمَلُونَ﴾ (الحجر:٩٢،٩٣) أن المرء يسأل يوم القيامة عن جميع سعيه، وفيه ما يركز على المسؤولية عن الفعل والمساءلة عليه. وقوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ (الزخرف:٤٤)، معناه *سوف تسألون عن هذا القرآن وكيف كنتم في العمل به والاستجابة له. وقوله تعالى:* ﴿*وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ*﴾ (الصافات:٢٤) أي قفوهم حتى يسألوا عن أعمالهم وأقوالهم التي صدرت عنهم في الدار الدنيا (ابن كثير،١٩٩٩)، وهو ما يعبر عن وجود الواجبات التي يتم المساءلة عليها، وهو المعني الضمني للمسؤولية التي في مضمونها مجموعة من الواجبات المتنوعة في مجالات عديدة تتوقف على نوع النشاط للفرد أو المؤسسة. كما أكدت عليها سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام إذ يقول في الحديث الشريف: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" (البخاري، د. ت،٢٢٣٢).

ثالثاً: التأصيل التاريخي للمسؤولية المجتمعية:

يرجع مصطلح المسؤولية المجتمعية إلى القرن الثامن عشر الميلادي من خلال الفيلسوف الاقتصادي" أدم سميث" الذي ربط بين تحقق احتياجات ورغبات المجتمع والتعاون بين المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع، ومع انطلاق الثورة الصناعية وسيادة معايير وآليات السوق ظهرت الحاجة لدور ملزم للمؤسسات في التنمية المجتمعية، وقد اعتمد "النموذج الكلاسيكي التقليدي" للمسؤولية المجتمعية من بداية القرن الماضي حتى مطلع الثلاثينات الذي يرى أن واجب المؤسسات الأساسي إن لم يكن الوحيد هى الربح دون أن تقوم بأي واجب آخر للمجتمع، وأن تبني الشركة لفلسفة المسؤولية المجتمعية من شأنه أن يقلل أرباحها ويزيد تكاليف العمل، وإعطاء قوة اجتماعية للأعمال بشكل أكثر مما ينبغي اعتماداً على مفهوم الكفاءة والمنافسة الحرة (Friedman, 1970)، ثم ظهر "النموذج الإداري" من الثلاثينات وحتى الستينات، وفيه تتبنى المؤسسة برامج للمسؤولية المجتمعية كحماية مصالح المستهلكين والموظفين والدائنين والمستثمرين، وتحسين البيئة الاجتماعية، وارتبط هذا التطور بظهور جماعات المصالح كالنقابات العمالية، وتطور التشريعات الخاصة ببيئة الأعمال كالإعفاء الضريبي مقابل تقديم أعمال الخير المجتمعية (فريد،١٩٨٩).

ومع مطلع السبعينات من القرن الماضي وظهور الشركات العملاقة، بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يأخذ أبعاد أكبر حيث لم يعد الأمر يتعلق بالأنشطة التطوعية أو التبرعات، بل تعداه ليصبح برامج وخطط استراتيجية؛ حيث ظهر "النموذج البيئي والاجتماعي" الذي أدى لتوسيع قاعدة المسؤولية المجتمعية خاصة بعد ظهور الجمعيات المدنية وجماعات الضغط، كالمنظمات العمالية والنسائية والأقليات في الولايات المتحدة وأوروبا، وجمعيات حماية المستهلك التي أثرت على تلك الشركات بمراقبة أثارها على البيئة، وجودة المنتجات وخلوها من المواد الضارة، وبدأت الشركات تقديم المساعدات للفقراء، والتراجع عن السياسات التمييزية تجاه المعاقين، وتطورت أنظمة الرقابة لديها للحد من التلوث، ومساعدة المجتمع لحياة أفضل. وفي فترة السبعينات والثمانينات ظهر "تموذج النظم المفتوحة للمنظمات" وصاحبه مصطلح أصحاب المصالح المؤثرة على المنظمات وإرضاء كافة أصحاب المصالح، والتي يتكون منهم المجتمع، وقام علماء الإدارة والاقتصاد بتطوير قواعد ملموسة لقياس مسؤولية الشركات الاجتماعية (الحواربي،٢٠٠٩). وقبل حلول الألفية الثالثة أطلقت الأمم المتحدة مبادرة تسعى إلى تفعيل دور الشركات والمؤسسات في المجتمع والتي سميت "

بالاتفاق العالمي"، وقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام ١٩٧٢م تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة، والمساهمة في التنمية الاجتماعية، والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد (قاسم،٢٠٠٧) وقد تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية حتى أصبح يدخل ضمن استراتيجيات المؤسسات وأدائها، بما يوضح الَفهم الجيد لمتطلبات المجتمع المتغيرة في الحاضر والمستقبل.

ثالثاً: التأصيل العلمي للمسؤولية المجتمعية:

انطلقت المسؤولية المجتمعية من نظريات واستراتيجيات ومفاهيم فكرية متعددة عبرت عن مفهومها نذكر منها على سبيل المثال "نظرية الوكالة" التي تستند إلى إبراز أهمية تأثير المستفيدين على القرارات الاستراتيجية لمدراء المؤسسة، وأن مسؤوليتهم تقع على عاتق من يقومون بإدارة المؤسسة، الذين هم وكلاء لأصحاب المؤسسة (علال،٢٠٠٦)، ونظرية "أصحاب المصلحة" **Stakeholder** التي تعتبر المستفيدين (أفراد- جماعات- مؤسسات) مجالاً من المجالات المهمة التي تمارس فيها المؤسسات دوراً اجتماعياً، وأنهم يتأثرون بسلوكيات وممارسات المؤسسة ووجودها ويستفيدون من أدائها، ويعتبر وجود المؤسسة نتيجة لعلاقات مختلفة بين مجموع أصحاب المصالح (الغالبي والعامري،٢٠٠٧)، ونظرية "الدور" التي تستند إلى أن لكل فرد في المجتمع موقعاً يتطلب أن يقوم شاغله بجملة أنشطة تتكرر دورياً، وكذلك "المدرسة البنائية الوظيفية" التي تتضمن أن الناس يشغلون مواقع معينة في البناء الاجتماعي، ولكل موقع مرتبط بدور محدد. كما أن هناك "المفهوم الإداري" للمسؤولية المجتمعية الذي يرى أن مفهومها يتمثل في بعدين: الاقتصادي والبيئي سوياً، وأن على المؤسسات أن تسعى نحو الابداع في تبنيها للمسؤولية المجتمعية، وهو ما يدعم من مركزها ووضعها لدى أصحاب المصالح؛ وبالتالي يزيد أرباحها، والمؤسسات التي تتبنى هذا المفهوم تنتهج استراتيجية "المبادرة" **Proactive Strategy** حيث تقوم بتوفير المتطلبات المجتمعية، ومسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية، وتستجيب للضغوط والتهديدات الخارجية والتشريعات القانونية، والعقلانية، وعلى درجة وعي المسؤوليات المنوطة بها، وتقدم مبادارات اجتماعية تدعم سمعتها في السوق لتصل لمستوى مرموق (Schermerhorn,2001)، ونموذج "البيئة المجتمعية" الذي يرتكز في مفهومه للمسؤولية

المجتمعية على أن المسؤولية المجتمعية لابد وأن تكون داخل وخارج المؤسسة، ويعتبر أن المصلحة العامة للمجتمع من أولويات المؤسسة، ويتفق هذا المفهوم مع المفهوم الإداري في أن تحقيق مصلحة ورضا المجتمع وتلبية احتياجاته يحقق الأرباح على المدى الطويل للمؤسسة (البكري،٢٠٠١).

رابعاً: المسؤولية المجتمعية والحوكمة المؤسسية:

من خلال قراءات الباحثة في الأدبيات المرتبطة بمجال المسؤولية المجتمعية لاحظت أنه تم التطرق لأبعاد المسؤولية المجتمعية والمجالات المرتبطة بها من وجهات نظر تصنيفية، فعلى سبيل المثال أتفق معظم الباحثين على ثلاثة أبعاد للمسؤولية المجتمعية: تتمثل في البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي والبعد البيئي(شاهين، ٢٠١٢)، (شقوارة ، ٢٠١٢)، كما أشار Carroll إلى أن جوهر المسؤولية المجتمعية يكمن في أربعة أبعاد رئيسة، وهي: الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والخيري، وقد وظف الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينهما (جابر ومهدي،٢٠١١). وقد أشارت عدد من المنظمات الدولية كالمنظمة الدولية للعمل"ILO"، والمنظمة الدولية للمعايير "ISO"، والمنظمة الدولية للتعاون الدولي والتنمية "OECD"، ووردت في مبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة "Global compact" في أربعة أبعاد للمسؤولية المجتمعية تشمل مبادئ المسؤولية المجتمعية ألا وهي: حقوق الإنسان، ومعايير العمل، ومعايير البيئة، ومكافحة الفساد (الزهراني، ٢٠١٤)، كما صنفها (الرمثي، ٢٠١٨) إلى الأبعاد التالية: مؤسسي- اجتماعي- اقتصادي- بيئي- معرفي- بحثي.

وترى الباحثة أن هذه الأبعاد تنطوي تحتها حوكمة مؤسسية شاملة في جانبيها: الإداري، وما يتعلق بمجال أو مجالات عمل المؤسسة كالأكاديمي والبحثي بالجامعات، فلكل مجال مجموعة من الالتزمات التي تحكمه لتتحقق حوكمته بما يعود بالنفع على المجتمع الداخلي للموسسة وخارجها، وتتمثل الالتزامات الادارية بالممارسات الأخلاقية والقيمية المتفق عليها داخل المنظمات كالمساءلة والمحاسبية والعدل والشفافية والنزاهة... وغيرها. وفيما يخص الجامعات في مجال البحث العلمي فتتمثل الالتزامات بإرضاء المجتمع، وتحقيق تنميته تطوره ورفاهيته، وتطوير مؤسساته الانتاجية وبيئات العمل فيها وتحسين إنتاجها، وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية للعاملين بها، وتحقيق الكفاءة والفاعلية من

الموارد المتاحة، وفي جودة الانتاج لتحقيق منافسة في مجال التطور العلمي والتقني وتنمية الجانب الاقتصادي، بالإضافة للالتزام بدعم أنشطة وفاعليات اجتماعية تعمل على تلبية احتياجات المجتمع وحل مشكلاته المرتبطة بالبحث العلمي: كالتلوث، ومواجهة نضب الموارد غير المتجددة، ومواجهة التغيرات التكنولوجية والتقنية ومواكبتها ...وغيرها.

المحور الثاني: التوجهات الاستراتيجية العالمية للمسؤولية المجتمعية للجامعات في مجال عولمة البحث العلمي واستثماره، وآليات تطبيقها بجامعات بعض الدول:

انتشرت العديد من التوجهات الاستراتيجية العالمية للمسؤولية المجتمعية للجامعات في مجال عولمة البحث العلمي واستثماره، وتم تطبيقها في ممارسات معظم جامعات الدول الأجنبية التي نالت مكانة مرموقة في مجال البحث العلمي على نطاق واسع، وطبقت ببعض الدول العربية في نطاق محدود، ويمكن استعراض أبرز تلك التوجهات على النحو التالي:

أولاً: الشراكة والتعاون بين الجامعات ومراكز ومؤسسات المجتمع:

وتُمثل عقد شراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع بما يمثلها من مؤسسات القطاع الخاص والشركات الصناعية الانتاجية ومراكز البحوث ورجال الأعمال..وغيرها في مجال تمويل وتطوير البحث العلمي اتجاهاً عالمياً حديثاً في مجال البحث العلمي يسعى إلى التخفيف من المركزية، وبناء شراكة مستدامة مع القطاع الخاص، واستقطاب مصادر تمويل خارجية، وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن تلك الشراكات سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي تُعد من العوامل التي تساعد الجامعات في أداء مسؤوليتها المجتمعية (عبد اللطيف، ٢٠١٠). ويعتبر هذا الاتجاه ضمن مؤشرات الاقتصاد المتعلقة بالتنافسية بين الدول، فلا يمكن أن ننكر أثر البحث العلمي والتطوير في اقتصاد تقدم أي مؤسسة. وقد أدت الشراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وخاصة القطاع الانتاجي إلى تحول الجامعات مما كان يطلق عليها جامعة متعددة الوظائف **Multiversity** إلى جامعة متعددة الأنظمة **Multiorganization** حيث تشهد العديد من الجامعات حالات تعدد الكيانات سواء داخل أو خارج الجامعة، وتتنوع تلك الكيانات، فمنها ما هو أشبه بمراكز بحوث داخل مؤسسات إنتاجية، ومنها ما هو أشبه بمراكز تدريب وتعليم مفتوح، كما يوجد ما يعرف بـ "المحطات العلمية"، وهي عبارة عن تخصيص مواقع لعدد من المؤسسات الصناعية في صورة شركات ببعض الجامعات تتفاعل من خلالها مع الهيئات وأعضاء هيئة التدريس والطلبة والمختبرات

للتعاون على دراسة المشكلات الانتاجية التي تعوق التطور، وتقديم الحلول المناسبة لها، وتنتشر هذه المحطات في بعض البلاد الصناعية المتقدمة حتى أصبح يتواجد عدد كبير من الشركات في الجامعة الواحدة؛ وتتم شراكة الجامعات مع مؤسسات القطاع الخاص الصناعية ومراكز البحث العلمي الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع من خلال عدة أشكال على النحو التالي:

١- الشراكة لإنشاء شركات ومراكز أبحاث وتطوير علمية داخل وخارج الجامعات:

والذي يتمثل في إنشاء العديد من الشركات والوحدات والكيانات البحثية المتخصصة في الجامعات أو ضمن نماذج أخرى حديثة، وضمان شراكات أكثر فعالية مع قطاعات الإنتاج والمعرفة؛ مما أدى إلى تزايد اعتماد المؤسسات الصناعية والشركات التجارية على البحوث العلمية، والتي انطلق منها العديد من النماذج البحثية المتميزة في دعم مجال الإبداع وريادة الأعمال كحظائر المعرفة والتكنولوجيا، وحاضنات وحدائق التقنية والبحوث والحاضنات ومراكز الابتكار والتميز، وأودية التكنولوجيا، فعلى سبيل المثال: أقامت جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بـ "الحاضنات التكنولوجية" التي استحدث مفهومها وتطور بها لتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا (محمد،٢٠١٣)، وما يعرف "بحظائر المعرفة والتكنولوجيا" التي هي عبارة عن مجال يقوم فريق مهني متخصص بإدارته بهدف توفير خدمات بقيمة مضافة لغرض رفع تنافسية المنطقة أو البلد، وذلك عن طريق تحفيز ثقافة الجودة والابداع بين مؤسسات الأعمال المنتجة للمعارف التي تتواجد فيها، وأيضاً نقل المعارف والتكنولوجيا من مصدرها إلى الشركات والأسواق، والتشجيع على إقامة ودعم منشآت جديدة تعتمد على أسلوب الحضائن (Sanz,2004)، وتتواجد تلك الحظائر نتيجة للتعاون بين الجامعات ومؤسسات الصناعة كمنطقة وادي السليكون "Silicon Valley" بولاية كاليفورنيا، التي اقيمت نتيجة الشراكة بين جامعة استانفورد ومؤسسة هاوليلد باكارد الصناعية Hawlelt Packard ؛ والتي أدت لتصميم العديد من الأنظمة المعلوماتية المهمة (اوكيل،٢٠٠٥).

وتم كذلك تسويق وبيع تراخيص حقوق الملكية وإدارة العقود المختلفة الخاصة بمجالات البحث والابتكار والتكنولوجيا بمركز مانشستر للعلوم والتقنية "Manchester" الشهير بـMIT والشركة القابضة الجامعية المملوكة للجامعة، والذي يقوم بربط التعليم ببناء المعرفة المتزايد؛

مما يسهم في خدمة المجتمع، حيث نجح المعهد في كثير من الإنجازات منها على سبيل المثال: اختراع العملية الحديثة في حفظ الأطعمة والمأكولات، وتطوير أنظمة التوجيه الملاحية، وتطوير الأطراف الصناعية والتصوير الضوئي السريع...وغيرها. وقامت "الجامعات البريطانية" بعقد الشراكات لإنشاء مراكز البحوث والتطوير الجامعية، وشركات لتسويق المنتجات العلمية، حيث تُعد هذه المراكز أماكن لترويج الأفكار يتم فيها البحث عن المعارف الجديدة وتبادلها ودعمها من خلال تمويل البحوث التطبيقية، فقامت جامعة ستراثكليد Strathclyde بمدينة جلاسكو Glasgow بالمملكة المتحدة بعمل شراكات لإنشاء مراكز البحوث داخل الجامعات كمركز البحوث والابتكار ومركز البحوث المتقدمة (University of Strathclyde, 2017)، وشركات خارجها كشركة أرثر ديتل Arther Datile والتي هدفت إلى توظيف البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا لتطوير الإنتاج.

وفي "ماليزيا" انعكس الاهتمام بالبحث العلمي على تطور وتقدم الصناعة والاقتصاد؛ حيث توثقت العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع من خلال اهتمام المؤسسات الصناعية والإنتاجية بخبرة أعضاء هيئة التدريس ذوي القدرة على الإبداع والابتكار للقيام بالأبحاث العلمية التي تعالج مشكلاتها، وتوفير الأموال اللازمة للإنفاق عليهم، وتقوم هذه المؤسسات بتبني مجموعة من الباحثين في الجامعات والإنفاق على أبحاثهم خاصة إذا كانت متصلة بمجال نشاطها أو أن الباحث الذي يقوم بالبحث من الممكن أن ينضم إلى فرق البحث الخاصة بها (مسبل، ١٩٩٧). كما تقوم الجامعات بإجراء البحوث التي تسهم في تنمية المجتمع وتقدمه. ولقد تضاعفت الأبحاث التعاونية المتداخلة والمتعددة التخصصات، وظهر داخل الجامعات عدد من المكاتب الاستشارية التي تقود أعمال حول مشكلات شديدة الاتساع والتنوع لا يتيسر القيام بها في إطار البنى الجامعية التقليدية (سينغ، ١٩٩١). وتأسست شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية "MTDC" لتقوم بتسويق ونقل الأفكار الإبداعية الخاصة بتطوير التكنولوجيا التي تصدر عن الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، واحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة؛ حيث أقامت الشركة مراكز لتطوير التكنولوجيا في أربع جامعات ماليزية هي: جامعة ماليا، وجامعة بيترا ماليزيا، وجامعة كيبايجسان ماليزيا، وجامعة تكنولوجيا ماليزيا، وتعمل هذه المراكز على تنشيط البحث والابتكار والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة، وكذلك تنمية المعاهدات وفرص التعاون الاستراتيجي طويل

المدى بين الشركات والجامعات والمعاهد البحثية، والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الجامعة كالمعدات والمعامل، وتطوير علاقات العمل بين الباحثين والعاملين بمجال التكنولوجيا من جهة، والعاملين في الشركات الصناعية من جهة أخرى (إبراهيم،٢٠٠٥).

وفي "اليابان" تضم الجامعات العديد من مراكز البحوث التعاونية التي تقوم بحل مشكلات المؤسسات الصناعية وتقديم الابداعات التي تخدم هذه المؤسسات وتدعم علاقاتها بالجامعات من خلال عدة أشكال كالبحوث المشتركة مع القطاعات الإنتاجية والبحوث مدفوعة الأجر والمنح والهبات، وكذلك تأسست مدينة كانساي للعلومKansai Science City داخل جامعة رتسوميكان Ritsumeikan وهي عبارة عن اتحاد مجموعة من المراكز العلمية والبحثية تقوم بإعداد البحوث والمشاريع في مجالات الصناعة أو التكنولوجيا أو مختلف التخصصات التي تتقدم بها المؤسسات الإنتاجية في المنطقة بتمويل من الجامعة والتنسيق فيما بين تلك المراكز (Win,1997).

وقامت "الصين" بإعادة هيكلة وتطوير مائة جامعة صينية رائدة وإعدادها لتلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين من خلال مشروع أطلق عليه "مشروع٢١١"، وكذلك تطبيق فكرة امتلاك الجامعات لشركات خاصة تقوم بتقديم الخدمات وعمل المشروعات خارج إطار الجامعات بتحويل اتجاهات البحوث العلمية إلى التطبيقات في الصناعة والاقتصاد. كما نفذت برنامج قومي يُعرف بـ "Torch" يهدف إلى إقامة الحدائق والحاضنات، والمراكز التكنولوجية، والقواعد الصناعية، وبرامج التمويل الخاصة، بنيت عناصره الرئيسة على أساس ثلاثة مقومات من أجل النهوض بالبحث العلمي، وهي: تقوية وتنشيط عمليات الإبداع التكنولوجي- تنمية تطوير التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها- إتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية؛ وقد أدى البرنامج إلى إقامة العديد من الحاضنات التكنولوجية، وهو ما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة، وقد وصل عدد الشركات التي أُقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية إلى ٢٠.٧٩٦ شركة تقدم للسوق منتجات عالية التكنولوجيا. ويركز هذا البرنامج على المدعمات التالية: تسويق الأبحاث- تطوير التصنيع- الاتجاه نحو العولمة (إبراهيم،٢٠٠٥).

وتبنت "تركيا" فكرة "حدائق العلم والمعرفة" التي تعمل كحلقة وصل بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية وبين الشركات المختلفة لتحويل المعرفة النظرية إلى صورة منتجات ذات

عائد اقتصادي واجتماعي للمجتمعات الحاضنة للابتكار، وفكرة "حدائق العلم والتقنية" بجامعة الشرق الأوسط للعلم والتقنية من الأمثلة العالمية المتميزة في تحويل البحوث الأكاديمية إلى مخرجات ذات قيمة في السوق، حيث تقدم مجموعة من التيسيرات كالمختبرات والمراكز البحثية وغيرها من المرافق التي تساعد الباحثين على إنجاز بحوثهم، والتخطيط الجيد المحيط بدعم الابداع والابتكار بما يجعله مصدراً استثمارياً هاماً ولا تحدث خسائر نتيجة المجازفات المرتبطة بعمليتي الابداع والابتكار(مجلس البحث العلمي،٢٠١١).

وأقيم أيضاً مشروع صندوق "جامعة سنغافورة الوطنية" لدعم المغامرات "NVSF" والتي تتلخص فكرته في أن يقوم الصندوق بتوفير المال لتأسيس مشاريع تجارية وصناعية وإنشاء شركات خاصة لطلاب وأساتذة وموظفين وحديثي التخرج من الجامعة لتصبح بعد ذلك مشاريع كبيرة، ويشترط في المشروعات أن تكون أفكار جديدة بها مخاطرة، ويتم احتضانها وتسويق منتجاتها (موقع جامعة سنغافورة)، كما أنشئت بعمان محطة "عمان" للصناعات التكنولوجية تخصص جزء من أربحها للبحث العلمي مع الجامعات ومراكز البحوث، وتستضيف المبدعين لإعداد مشاريعهم مستفيدين من الخبرات الفنية والإدارية المتاحة بالمحطة (طلال،١٩٨٨).

٢- الشراكة في مجال التعليم التعاوني والتدريب والبحث الميداني:

وتمثل المبادرات التي تقدمها الجامعات العالمية لتتواجد من خلالها في مواقع العمل الصناعية والتقنية؛ حيث يقوم أعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات فترة محدودة من خلال عقد شراكة لتحقيق أهداف بحثية معينة ميدانياً على أرض الواقع والاستفادة من المعامل والمختبرات والمرافق البحثية التي تمتلكها الشركات، ويقدموا من خلال أبحاثهم ما يفيد تلك الشركات، كما يقدموا لطلابهم نماذج تدريبية وتدريسية وعلمية بصورة تطبيقية بدلاً من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة (الأسد،١٩٩٦). فعلى سبيل المثال تدعم جامعة نورث إيسترن "North Eastern" بالمملكة المتحدة، ومؤسسة بيروفس "Berufs" بألمانيا هذا النوع من الشراكة التي تقوي أواصر الترابط بين قطاعات الإنتاج بالقطاع الخاص والتأهيل الأكاديمي؛ حيث يقوم قطاع العمل بتوفير تدريب للطلاب وفي نفس الوقت يدفعون لهم رواتبهم طوال فترة الدراسة والعمل (قنديل،١٩٩٣). كما أن هناك شكل آخر للتعاون حيث تقدم مجموعة من البرامج التدريبية تهتم بتنمية مهارات متخصصة لمجموعات وفرق عمل تابعة لقطاع الأعمال وتنمية مهارات مستحدثة لدى العاملين في الشركات والمؤسسات الإنتاجية في

القطاع الخاص بهدف تحسين مهاراتهم السابقة، وتمكينهم من الاحتفاظ بالقدرة على العطاء، وإعداد دورات متخصصة لإعداد القادة وكبار الإداريين، (الكيومي،٢٠١٧)،

٣- مراكز الاستشارات والدراسات:

حيث تقوم الجامعات بخدمة قطاع الصناعة من خلال المكاتب المشتركة بين أساتذة الجامعات ورجال الصناعة، والسماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل لدى المؤسسات الصناعية، بالإضافة لتشجيعهم على القيام بالأبحاث المرتبطة بخدمة المجتمع من خلال تعديل القوانين التي تحد من حصولهم على أي مكسب مادي مقابل إبداعهم، وإلغاء القوانين التي تمنعهم من القيام بأعمال مقابل أجر للمؤسسات والشركات الإنتاجية، وتطبق تلك الممارسات على سبيل المثال بالجامعات البريطانية (بدران، ١٩٩٩)، وفي المملكة العربية السعودية أنشئت جامعة الملك فيصل "معهد البحوث والاستشارات" ليلعب دوراً رئيسياً في ربط المجتمع مع ذوي الخبرة في المجالات التنموية المختلفة وإيجاد الحلول للمشاكل القائمة سواء كانت اجتماعية أو علمية ذات صلة بالمعارف، أو الأعمال التجارية أو الصناعية، ويرفع المعهد من خلال البحوث التعاقدية معدل العائد من الاستثمار في الجامعة للإنفاق في مجال الموارد البشرية والمادية والبنى التحتية، وتوفير البحوث الاستشارية المبتكرة والتحليلية، والخدمات التقنية. وكذلك "معهد الأمير عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية" بجامعة الملك سعود الذي يركز على تسويق البحث العلمي للجامعة ويبرم عقود خدمات واستشارات للمؤسسات العامة والخاصة لرفع مستوى الأداء وزيادة الانتاجية بعائد مادي يمثل دخل جيد للجامعة يستخدم لأغراض البحث العلمي للجامعة (الفيصل،١٩٩٦). وفي "الأردن" تم إنشاء شركة استشارية بتمويل من الجامعات ومراكز البحث العلمي تقوم على أسس تجارية، يتم من خلالها إنتاج البحوث بناء على طلب العملاء من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمبدعين، ويقسم العائد الربحي بينهم وبين الجامعة. ويرتبط هذا المجال في التعاون في مجال تبادل الخبراء حيث يعمل قادة المؤسسات أيضاً كخبراء غير متفرغين في الجامعات.

٤- إبرام العقود البحثية والشراكات:

وتتم بين الجامعات وبعضها وبينها وبين ومؤسسات المجتمع الصناعية، يتم فيها ربط البحوث بحلول صناعية وإنتاج خدمات تقنية تدعم الابداع، ومثال عليها تعاون الغرف التجارية مع بحوث الدراسات العليا بالجامعة التي تقوم بحل مشكلات القطاع الانتاجي من

خلال إنتاج بحوث تطبيقية. وفي مصر أبرمت عام ٢٠١٥ مذكرة تفاهم بين الجامعات البريطانية والجامعات المصرية لدعم الشراكة الاستراتيجية طويلة المدى في مجال البحوث والابتكار والتعليم بين الطرفين حيث يتم ربط الجامعات ببعضها(www.gov.uk).

٥- برامج الكراسي العلمية:

والتي تتم في الجامعات باسم رجال الأعمال والمؤسسات ورعايتهم، وتهدف إلى دعم الأبحاث والدراسات التي تخدم الغرض الذي أنشئ من أجله الكرسي، وتنتشر في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية.

٦- المجموعات الداعمة:

وهي عبارة عن تجمع عدد من الشركات في نفس المجال معاً لدعم أبحاث علمية في الجامعات.

٧- مبادرات الجامعات المبدعة:

حيث تم تصنيف (١٢) جامعة بالولايات المتحدة الامريكية على أنها مبدعة لما يميزها عن غيرها من كثافة علاقتها وتحالفاتها مع العديد من الشركات العالمية بحيث ينطبق عليها الشروط التالية (Holland,2000):

- **مشاركتها في البحوث مع مؤسسات صناعية.**
- **العمل على المشاركة في برامج تعليم صناعي، وتمدد نشاطها داخل المؤسسات الصناعية وتقديمها خدمات تقنية.**
- **المشاركة في قضايا البحث والتطوير.**
- **العمل على نقل التكنولوجيا للمجتمع المحلي.**
- **تحفيز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية.**

٨- إنشاء مؤسسات القطاع الخاص لجامعات وكليات خاصة بها:

حيث يعهد إليها مهمة إعداد المتخصصين والتقنيين الذين تتطلبهم أعمال تلك المؤسسات، ومن الأمثلة في مجال دمج المؤسسة الأكاديمية مع مؤسسة القطاع الخاص نموذج "Zavoda Utuz" بالاتحاد السوفيتي (سابقا) الذي يمثل معهد متخصص تقني داخل مؤسسة القطاع الخاص يخدم بالدرجة الأولى عماله وموظفيه، ويتكون المعهد من

شركاء من المجتمع الصناعي وشركاء من المؤسسة الجامعية في الجوانب الأكاديمية، وكذلك شركة معهد كيما "KIMA" بمصر حيث يتألف الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من موظفي الشركة والعاملين فيها، ومعهد تخريج القباطين التابع لشركة هيئة قناة السويس الذي يغذي الشركة باحتياجاتها من خريجيه في مجال الأعمال البحرية، وفي المملكة العربية السعودية أنشئت الغرفة التجارية الصناعية جامعة أهلية، وفي الأردن تقوم الجمعية الملكية الأردنية التي تعتبر أحد مراكز البحث العلمي والتقني بإنشاء الجامعات والكليات الأهلية التقنية التي تركز على التخصصات النادرة كعلم الحاسبات الإلكترونية والهندسة الإلكترونية، كأحد أشكال التعاون وتقديم الخدمات والشراكة مع القطاع الصناعي (الخصاونة، ٢٠٠٤).

٩- المجموعات البحثية:

وتتمثل في تنويع أعضاء الفرق البحثية بين الجامعات وبين المستهدفين من الموضوعات البحثية؛ لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات، وإنتاج بحوث واقعية إجرائية يمكن تطبيقها وتقويمها كما هو متوفر في المعاهد البحثية بالسويد والذي يضم أعضاء من الجامعات والمراكز البحثية ومن الشركات الصناعية.

١٠- الجامعة المنتجة:

حيث تقيم الجامعات شراكة مع المؤسسات المجتمعية والصناعية للمساهمة في تمويلها، وذلك من خلال تسويق منتجاتها التي تتوافق مع مجال المؤسسة التي تعقد شراكة معه (Sallehuddin,1997). وكذلك من خلال استفادة القطاع الخاص من المكتبات ومعامل الحاسب ومراكز البحوث وقاعات الجامعات مقابل رسوم مالية. وينتششر هذا الفكر بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان.

١١- شراكات البرامج القومية:

حيث تقام مشروعات بحثية من خلال الجامعات والتعليم العالي تخدم الأهداف القومية ومن أمثلتها تجربة "فنلندا" حيث كان هناك دور بارز لتحويل المجتمع الفنلندي لمجتمع معرفي من خلال التكامل بين خطة التعليم العالي والخطة الاقتصادية للحكومة والتي تم تنفيذها من خلال الشراكات مع الشركات لتصميم برنامج حكومي قومي يهدف لدفع فنلندا لمكانة عالمية رائدة في مجال التكنولوجيا (Rosan.2000).

١٢- مجال التحالفات الاستراتيجية:

وهي عبارة عن تكوين علاقة تكاملية تبادلية بين مؤسستين أو أكثر بهدف تعظيم الإستفادة من الموارد المشتركة في بيئة ديناميكية تنافسية لاستيعاب متغيرات بيئية قد حدثت، تتمثل في الفرص والتحديات، وقد تأتي استراتيجية التحالف استجابة لمتغيرات بيئية أو تأتي مبادئة لاستباق متغيرات متوقعة فتقتنص الفرصة المتنبأ بها (مصطفى٢٠٠٠). وتقام التحالفات في مجالات عديدة فعلى سبيل المثال اقيم تحالف "تميز أكاديمي" بين جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية بالمملكة العربية السعودية حيث تم دمج الاقسام ذات المستوى العالمي في المؤسسات العلمية العريقة للمساعدة في إعداد المقررات الدراسية للجامعة، وترشيح أعضاء هيئة التدريس المؤسسين في كل مجال من المجالات الدراسية، والتعاون في مجال الأبحاث. وكذلك التحالف الذي تم مع جامعة بنها بمصر وعدة جامعات عالمية وعربية مرموقة. وللتحالف دور في دعم وبناء المسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال تحقيق ما يلي (محمد، ٢٠١٥):

- **تبادل المنفعة بين الجامعات المحلية الإقليمية والعالمية.**
- **الحد من ظاهرة هجرة العقول العربية للخارج من خلال عقد تحالفات بين الباحث العربي كصاحب فكرة والجامعة الممولة.**
- **تسويق الخدمات الانتاجية للجامعية.**
- **تغير دور الأستاذ الجامعى في ظل مواكبة التحديات الجديدة والانفتاح على المجتمع المحلي والعالمي.**
- **ظهور صيغ جديدة للجامعات مثل: الجامعات (متعددة الوظائف-الممتدة- متعددة الأنظمة- الافتراضية- المنتجة).**
- **تحسين التصنيف العالمي للجامعات.**
- **تدويل التعليم الجامعي.**
- **مجال للاستفادة من تطبيق البحث العلمي وبراءات الاختراع.**
- **تلبية متطلبات عصر اقتصاد المعرفة.**

ثانياً: مسؤولية الجامعات في بناء اقتصاد معرفي:

يُعد الاقتصاد المبني على المعرفة من الاتجاهات الحديثة التي ارتبطت بعولمة البحث العلمي واستثماره بصورة كبيرة؛ ويأتي ذلك الارتباط من خلال تحليل طبيعة مفهوم "اقتصاد المعرفة" وكيفية الوصول إليه فقد عرف بأنه: "ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على نوع جديد من المجتمع تقوم دعائمه على إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة، وموارد جديدة لاتنضب، تتمثل في المعرفة والموارد البشرية المؤهلة بصورة متطورة تتلاءم مع معطيات العصر، وتمتلك المعرفة التي هي مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارة والحكمة والتي تحمل سمات الابتكار والتجديد"(عيد،٢٠١٢،١١٤)، ومن خلال هذا التعريف يتضح دور البحث العلمي في تحقيق مثل ذلك الاقتصاد، ثم يأتي في مرحلة تالية له ما يعرف باسم "الاقتصاد المبني على المعرفة" ويُعد مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي والذي عرفه Swanstrom (2002,5) بأنه: "إداراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الاقتصاديات الحديثة، فهو يعتبر مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة، ويمنح للمعرفة والتكنولوجيا مكانة خاصة ويعمل على تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية والمجتمعية في مجتمع يسمى مجتمع المعرفة". وهنا تأتي المرحلة التي من خلالها يتحقق للبحث العلمي عولمته واستثماره من خلال تحويله لمنتجات ملموسة ذات شيوع وانتشار عالمي وسمعة مرموقة ورواج وتسويق يحقق دخل اقتصادي للدول التي نتج منها.

وأدى تحول العالم لمجتمع المعرفة إلى ازدياد أهمية الأعمال في المجتمع بشكل كبير، وأصبح دورها فاعلاً في كافة المجالات والمؤسسات، وأخذت الدول تتبارى بمخترعاتها ومكتشفاتها ومدى قوة منظمات الأعمال فيها، ثم زاد الاهتمام بالمجالات العلمية التي ترتبط بالأعمال التي لها علاقة بالمجتمع؛ وعليه بدأت المؤسسات تتبنى بعض المفاهيم المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية (الغالبي والعامري٢٠٠٨). وزاد ارتباط الاقتصاد المبني على المعرفة بالاستثمار في البحث العلمي، حيث أصبح هذا النوع من الاستثمار له عائد مؤكد وكبير، وبالرغم من أنه قد يتأخر تحقيقه إلا أنه يصل في بعض الأحيان إلى نحو (٣٥%) من إجمالي تكلفة الاستثمار؛ وهو ما جعل كبرى الشركات العالمية تهتم أهتماماً كبيراً بنشاطات البحث العلمي والتطوير، كما يعلل في الوقت ذاته ازدهار مؤسسات التمويل في الدول المتقدمة التي تعني بهذا النوع من الاستثمار فيما يعرف بمؤسسات رأس المال المبادر أو المخاطر"Venture Capital"، كما تعرف باسم الصناديق الاستثمارية التي هي عبارة عن

مجموعة من المستثمرين الذين يهتمون بالدخول برأس مال في المشروعات الريادية التي تقوم على أعمال ابداعية أو ابتكارية في مرحلة النمو. فعلى سبيل المثال قدمت تقنيات المعلومات مبالغ خيالية للاقتصاد الأمريكي، مثلت حوالي نصف النمو الاقتصادي في نهاية التسعينات على الرغم من أنها لا تشكل إلا (٦%) من حجم المؤسسات الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (صادق،٢٠١٤).

ويجب توفير عدد من المقومات التي تسهم في مواكبة هذا الاتجاه، وفي ذلك أشارت دراسة (موسى، ومرعي،٢٠١٣) إلى أهمية توافر استراتيجيات تمويل مدعمة للبحث العلمي وثقافة معرفية مدعمة للحرية والإبداع والإبتكار، وارتباط المراكز والمؤسسات البحثية الأكاديمية بسوق العمل، وأضاف (الشايع،٢٠١٠) إلى ذلك ضرورة امتلاك بنية تحتية داعمة للبحث والتطوير كالمراكز البحثية المجهزة بأحدث التجهيزات البحثية، ونظام الاتصال الفعال بين الباحثين والمراكز البحثية وميادين الإنتاج، وتوافر تقنيات المعلومات والاتصال، بالإضافة للكوادر المؤهلة للعمل في المجال البحثي.

وترى الباحثة أن لا يمكن أن يتحقق أي مردود لتلك المقومات من دون توافر استراتيجية واضحة ترسم السياسة العامة لمنظومة البحث العلمي، والبيئة المناسبة للإبداع والابتكار، ودعم دور الجامعات في تحقيق ذلك، وفي هذه الصدد يشير Beerkens (2008) إلى قيام الجامعات بتطبيق أشكالاً تنظيمية خاصة للتطوير التدريجي نحو النموذج العالمي لرسم مسار تجاه مجتمع المعرفة كطريق للتقدم والرخاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والميل نحو التقارب والتماثل والتجانس مع تلك النماذج من أجل مجتمع المعرفة. ويفسر ذلك ما دفع دولة مثل الصين أن تقوم بعملية تحول وإعادة هيكلة لسياسات البحث العلمي قي جامعاتها وتطوير وإعداد وتهيئة مائة جامعة صينية لتلبية متطلبات البحث العلمي، وأدى لانتشار العديد من النماذج العالمية للاتجاه صوب مجتمع المعرفة وبناء اقتصاد مبني عليه كالجامعات السنغافورية التي أولت الاهتمام باقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، حيث قامت جامعة سنغافورة الوطنية بالعديد من الأبحاث المرتبطة بالمجالات التي تدخل في أولويات الدولة كإجراء البحوث في مجال المعلوماتية، كما تعاونت الجامعة مع مؤسسات الإنتاج المحلية في إجراء البحوث المشتركة في هذا المجال (سينغ، ١٩٩١).

ثالثاً: مسؤولية الجامعات في تحقيق الميزة التنافسية في مجال البحث العلمي:

تنشأ الميزة التنافسية في مجال ما بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع (Seleim et al.,2007). كما تعرف على أنها: "الجهود والاجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها الجامعات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر أتساعاً في السوق التي تهتم بها" (الوادي والزغبي، ٢٠١١، ٧٨). وتتسابق مؤسسات البحث العلمي على جميع المستويات في الحصول على رتب مرتفعة في سباق التنافسية على المعرفة التي تُعبر عن نتاج البحث العلمي، ومدى تقدمه وازدهاره كماً وكيفاً وتحقيق انتشاره وعولمته. وترتبط تلك التنافسية باقتصاد المعرفة، فيعتمد مؤشر التنافسية الكامنة على الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية ورأس المال البشري ونوعية البنية التحتية التكنولوجية (منير،٢٠٠٧)، ولا يمكن أن ننكر علاقة هذه المؤشرات بالبحث العلمي وأثره في تطور المؤسسات وبلوغها منزلة مرتفعة في نطاق المستويات التنافسية العالمية؛ ونظراً لأهمية عامل البحث والتطوير في التأثير على تنافسية الدول فقد أدرج تقرير التنافسية العالمي مؤشرات الإنفاق على البحث العلمي، ومدى توافر مراكز للبحث، والتعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال في مجال البحث العلمي ضمن مؤشرات الاقتصاد.

ويعد البحث العلمي من أهم محاور الميزة التنافسية للجامعات وهناك عدة تصنيفات يمكن من خلالها إظهار التنافسية في مجال البحث العلمي للجامعات، فعلى سبيل المثال نجد تصنيف "شنغهاي" الذي يقوم بتصنيف الجامعات عالمياً والذي يعتمد على (٦٠%) من مؤشرات التقييم على البحث العلمي والكفاءة البحثية المتمثلة في مؤشر الباحثين الأكثر استشهاداً بأبحاثهم في (٢١) تخصصاً بنسبة (٢٠%) من التقييم، ومؤشر الأبحاث المنشورة في مجلات علمية مرموقة بنسبة (٢٠%) من التقييم، ومؤشر الأبحاث الواردة في دليل النشر للفنون والعلوم الإنسانية بنسبة (٢٠%) من التقييم بوجه عام وفي نطاق النشاطات البحثية. وهناك قياس مخرجات البحث العلمي من خلال تحليل بعض المؤشرات المعبرة عن النشاطات العلمية، وهما مؤشر النشر العلمي المتمثل في (الانتاج البحثي-حجم الوثائق المنشورة- عدد الاستشهادات- الأثر العلمي للباحث حسب تصنيف سكوبوسScpus

والسفير Elsevier وآي إس آي ISI)، ومؤشر براءة الاختراع التي تظهر عطاءات الجامعات ومراكزها البحثية (موسى ومرعي،٢٠١٣).

رابعاً: مسؤولية الجامعات في تفعيل النشر الإلكتروني في مجال البحث العلمي

يتخذ النشر الالكتروني عدة صور متنوعة حيث يتم تحويل المنتج الفكري الأكاديمي والعلمي لأكثر من شكل رقمي كالكتاب الإلكتروني والدوريات الإلكترونية والمجموعات المصورة والمجلات الالكترونية والوسائط الفائقة...وغيرها. وقد نشأ ليحقق عدة أهداف في مجال خدمة البحث العلمي تتمثل فيما يلي(العريشي،٢٠٠٤):

- تحقيق الاتصال العلمي وتوفير مفهوم تكنولوجي جديد له.
- تسريع عمليات البحث العلمي في ظل السباق التكنولوجي، والزيادة المطردة في كم ونوع ما ينشر من أوعية معلوماتية.
- تعميق فرص التجارة الإلكترونية، من خلال مساعدة الناشرين التجاريين على توسيع نطاق النشر عن طريق نشر الإعلانات التفاعلية عما يصدر حديثاً من جانب ناشر محدد على شبكة الإنترنت.
- توفير النشر التجاري الأكاديمي.
- وضع الإنتاج الفكري لبعض الدول على شكل أوعية إلكترونية.

ويتميز النشر الإلكتروني بالعديد من المزايا التي جعلت منه أحد آليات تطوير البحث العلمي، يمكن إجمالها فيما يلي (السريحي،٢٠٠١)، (قنديلجي،٢٠٠٨):

١- السرعة في التوزيع والإنتاج: حيث يتيح إمكانية إنتاج كم كبير من الوثائق بصورة إلكترونية، ويمكن توزيع المادة الإلكترونية لكل أرجاء الأرض دون الحاجة لأجور التوزيع .

٢- إمكانية إنتاج وتوزيع إسهامات العلماء والباحثين في صورة مواد إلكترونية بشكل سريع .

٣- توفير الوقت من خلال اختصار جهد الباحث؛ لأن النشر الإلكتروني يغنيه عن القراءة الكاملة للمحتوى، ويمكنه من الحصول على المقاطع أو المحتويات التي يريدها مباشر، وكذلك توفير جهد الباحث عن البحث عن المعلومة في أماكن متعددة ومتفرقة؛ حيث يتم الحصول على المعلومة في دقائق معدودة.

٤- إمكانات الوسائط المتعددة: إمكانية وضع الوثيقة في أشكال متعددة صوتية ونصية ومرئية؛ مما يتيح عملية التفاعل ونقل الصورة بواقعية.

٥- إمكانية التعديل والتحسين ومواكبة التطوير.

٦- توافر الروابط الداخلية والخارجية: يتاح للباحث التنقل من خلال الروابط hyper link للحصول على معلومات إضافية أو مرتبطة بشأن موضوع البحث، وأيضاً يمكن التواصل مع كاتب المقال للحصول على انطباعاته والقيام بالتطوير.

٧- خفض تكاليف الاشتراك في الدوريات.

٨- متابعة المستفيد: فهناك إمكانية لمتابعة المستفيد وتحقيق متطلباته من الكتب وغيرها من قبل مؤسسات النشر.

٩- إمكانية النشر الذاتي الذي يتيح للباحثين والمؤلفين نشر إنتاجهم مباشرة من مواقعهم على الانترنت دون الحاجة لناشرين أو موزعين.

١٠- جودة المعيار العام للغة كتابة الوثيقة.

إن الخدمات التي يقدمها النشر الإلكتروني في مجال البحث العلمي لا تقتصر فقط على ما يتيحه من نصوص بصورة رقمية في أشكال متعددة يمكن بثها واستدعائها من خلال وسائل متعددة، ومنتج معلوماتي ومعرفي رقمي فحسب، بل تُعني به الباحثة أكثر من ذلك، فهناك العديد من البرامج والخدمات في مجال البحث العلمي لولا وجود النشر الإلكتروني لما كان لها وجود؛ فتعتمد عليه الكثير من البرامج، فعلي سبيل المثال تبني فكرة برامج التأكد من صدق البيانات حول الإنتاج العلمي لأي دولة أو مؤسسة، واتباع المنهج المتبع على الصعيد العالمي الذي يستعين بقواعد المعلومات المتخصصة والمشهود لها بالاستقلالية والصدق ومن المواقع المتاحة لهذه الغاية تومسون رويترThomson Reuteurs التي تمتلك شبكة المعرفة، وتصدر مؤشر الاستشهادات العلمية، وقاعدة البيانات التابعة له ISI المعبرة عن تصنيف الدوريات المحكمة، والسفيرElsevier، وقاعدة المعلومات سكوبوسScpus التي تصدر ترتيب الدول والجامعات بناءً على إنتاجيتها البحثية، وهي تعتمد منهجية تقييم الأبحاث فيه على عدد الاستشهادات لكل وثيقة والتعاون الدولي، ومتوسط أهمية المجلة، ومتوسط الأثر العلمي للمؤسسة مقارنة بالمتوسط العالمي للنشر للفترة نفسها.

كما أن هناك مؤشر هيرش"Hirsch" الذي يقيس كلاً من الإنتاجية العلمية والأثر العلمي للباحث، وهو مبني على أكثر البحوث المنشورة للباحث وعدد الاستشهادات في بحوث الآخرين، وهو يتناول بالتحليل مجمل أوضاع النشر العلمي في دول العالم المختلفة؛ ليكشف عن كفاءة المنظومة البحثية لكل دولة من خلال النشر العلمي المميز الذي يستقطب الاستشهاد بنتائجه في المنشورات العلمية العالمية (البحوث العلمية والابتكار في العالم العربي،٢٠١٠). وكل هذه التقنيات تؤسس على استخدام قواعد البيانات من خلال النشر الإلكتروني الذي يستخدم أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات لنقل المعرفة وتداولها في الأوساط العلمية، فهو يُعد الأداة الفعلية لتحقيق التواصل العلمي بين الباحثين والمؤسسات العلمية، وبين أحدث نتاج للبحث العلمي والباحثين، وليس هذا فحسب بل أصبح أحد سواعد الباحث في تيسير كافة أعماله البحثية بصورة سريعة ومتطورة تمكنه من الإلمام بكل ما هو حديث كائن سوف يكون في مجال عمله البحثي. هذا بالإضافه لأنه يرتبط بتسويق الأبحاث ونشر نتائجها وانجازاتها والمساهمة في ترويج تطبيقاتها في جميع أنحاء العالم بسرعة فائقة، وبالتالي الاتجاه نحو عولمة البحث العلمي بنتاجه المتعدد. ويمكن إبراز دور النشر الإلكتروني في عولمة البحث العلمي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة – فهناك العديد من البرامج التي تقدم من خلال الانترنت تعتمد على وجود منتج معلوماتي إلكتروني– على النحو التالي:

- **حضور نظام المؤتمرات عن بعد Tele conferencing فيعتبر نشر إلكتروني يعتمد على الوسائط المتعددة.**
- **الاتصال بقواعد البيانات والدوريات الإلكترونية والمكتبات الافتراضية المتاحة على الإنترنت.**
- **التعرف على أحدث إصدارات الكتب.**
- **إشراك أعضاء هيئة التدريس في القوائم البريدية العالمية العلمية Mailing Lists.**
- **يُسهم في استخدام نظام المحادثة في عقد اجتماعات مباشرة بين الباحثين من مختلف أنحاء العالم، وتبادل المعلومات والمراجع بينهم بصورة إلكترونية.**
- **يُسهم في استخدام المجموعات الإخبارية New Groups في تبادل الآراء والأفكار ونتائج البحوث بين الباحثين على مستوى العالم.**

- سهولة مراسلة دور النشر المختلفة والجمعيات والمؤسسات العلمية.
- يسهم في استخدام خدمة نقل الملفات File Transfer Protocol في تبادل البحوث الإلكترونية بصفة عامة والبحوث المشتركة مع الباحثين المشاركين في البحث بصفة خاصة.
- يسهم في إرسال الاستبانات إلكترونياً وإعادتها بعد التعبئة من خلال البرامج المخصصة.
- الإجابة عن الاستفسارات العلمية بسرعة وبإجابة تتوافق مع أحدث ما توصل إليه العلم.
- الحصول على الدراسات السابقة، ومعرفة الانجازات العلمية على الصعيد الدولي.
- نشر نتائج الأبحاث، وتسويق تطبيقاتها والترويج لإنجازاتها من خلال الصحف، ومواقع الأخبار الإلكترونية.
- متابعة أحدث نتائج البحوث للبدء من حيث أنتهى الآخرين، وتقديم الأحدث.

وتود أن تُشير الباحثة إلى أن التوجهات السابقة ليست منفصلة عن بعضها فتطبيق أي من هذه التوجهات يحقق نجاحات في التوجهات الأخرى؛ فهي توجهات متفاعلة ومتداخلة، كما تود أن تلقي الضوء على أن أكثر تلك التوجهات تأثيراً وتحقيقاً للاتجاهات الأخرى هو النشر الإلكتروني؛ حيث أنه يعتبر المحرك والدافع الأساسي ومركز الارتكاز لتدعيم المعرفة والعلم وتبادل الخبرات والتجارب العلمية بكافة الصور والأشكال كما تبين من خلال العرض الموجز للعلاقة الوثيقة بين النشر الإلكتروني والبحث العلمي، ودور النشر الإلكتروني الفعال في إحداث تطور ورقي البحث العلمي وعولمته؛ وبناءً عليه فترى الباحثة أن أي جامعة لا تستطيع تحقيق عولمة للبحث العلمي بها دون تطوير النشر الإلكتروني، وتحقيق خطوات تقدمية فيه بمقننات تقنية وعلمية وقانونية سليمة.

أوجه الاستفادة من تلك التوجهات والممارسات التي قامت في ضوئها:

- أهمية وضع خطط وسياسات للبحث العلمي تعمل على التحول في أهداف الجامعات ومخرجاتها، بحيث يؤكد على تخريج مواطنين منتجين بدلاً من مهنيين.
- أهمية تنويع مصادر تمويل الجامعات من خلال الشراكات مع القطاع الخاص، ومساهمة القطاعات الانتاجية في تمويل البحث العلمي، وتوفير مستلزماته ومستلزمات التدريب العملي، وتطبيق فكرة الجامعة المنتجة بتنمية مصادر دخل ذاتية

من خلال الاستغلال التجاري لحقوق الملكية والابداع، وتطبيق نتاج البحث العلمي وتسويقه وبيعه.

- **مساهمة الجامعات في التنمية الاقتصادية للدولة، ومساعدتها في الخروج من الأزمات الاقتصادية.**
- **الاهتمام بإقامة مراكز بحوث، وشركات للمنتجات المعرفية تتبع الجامعة ويعود ربحها للجامعة.**
- **توسيع نطاق التخصصات العلمية في ضوء متطلبات سوق العمل.**
- **ربط البحث العلمي بالجامعات بالمجالات التطبيقية التي تسهم في التنمية والتطور وزيادة معدلات الاقتصاد.**
- **التوسع في فكرة الكراسي العلمية وحاضنات الأعمال ومراكز التميز علي مستوى جامعات الوطن العلمي.**
- **التواصل العلمي بين الجامعات في البلد الواحد وعلى مستوى الوطن العربي ومع جامعات العالم.**
- **إشراك خبراء من القطاعات الانتاجية في مجالس ولجان الجامعة.**
- **العمل على التحول النوعي لأدوار أعضاء هيئة التدريس بما يحقق مواكبة متغيرات العصر.**
- **مشاركة الطلاب وتدريبهم في أنشطة الشراكات البحثية بما يؤهلهم في المجال التطبيقي بعيداً عن النظريات البحتة المجردة.**
- **تطوير صناعة المحتوى المعلوماتي وإدارته، بما يواكب نظيره في الدول المتقدمة.**
- **الاهتمام بالمنصات الالكترونية للتمويل والصناديق الاستثمارية وراس المال المخاطر، وتوعيه الطلاب المبتكرين والمبدعين والباحثين والعلماء بكيفية التواصل والتعامل معها.**

المبحث الثاني: الإطار التحليلي لعولمة البحث العلمي والمسؤولية المجتمعية للجامعات بالوطن العربي:

تم مناقشة هذا المبحث من خلال استعراض واقع البحث العلمي في الوطن العربي، وواقع مسؤولية الجامعات في تطوره، والمعوقات التي تقف حجرة عثرة أمام قيامها بمسؤوليتها في هذا المجال وتحقيق تقدمه وازدهاره، وبلوغه مرتبة عالية في السباق التنافسي بين الدول. وقد تم الوقوف على هذا الواقع بتحليل للموقف الراهن والقضايا الحرجة (SWAT) من حيث جوانب الضعف والقوة والفرص المتاحة والتحديات المحتملة، والذي تم في ضوء نتائج تقارير مرتكزات التحليل الاستراتيجي الآتية:

أولاً: دراسة التوجهات الاستراتيجية للبحث العلمي وممارساتها التطبيقية بالجامعات على المستوى العالمي وموقع الدول العربية من هذه التوجهات:

حيث تم استخلاص الجوانب التي تعبر عن عوامل تقدم الدول الأخرى في مجال البحث العلمي وتواكب التوجهات الحديثة في هذا المجال للتعرف على أين نحن من هذه التوجهات، وذلك من خلال ما استعرضته الباحثة بالمبحث الأول من التوجهات الاستراتيجية العالمية للمسؤولية المجتمعية للجامعات في مجال عولمة البحث العلمي واستثماره.

ثانياً: دراسة المقارنة المرجعية: نتائج المقارنة بين الجامعات العربية والجامعات العالمية من حيث عناصر الميزة التنافسية في مجال البحث العلمي، والذي أوضحته الباحثة أيضاً بالمبحث الأول من خلال عرض ممارسات تطبيق التوجهات العالمية ببعض الدول الأجنبية على مستوى متسع، والدول العربية بنطاقها المحدود.

ثالثاً: تحليل مرئيات المستفيدين الداخليين والخارجيين: تم هذا التحليل من خلال إجراءين كالآتي:

- الأول: دراسة استطلاعية في صورة استبانة مفتوحة، تضمنت بعض التساؤلات المتعلقة بأبرز المشكلات التي تعوق الجامعات في تطوير البحث العلمي بالوطن العربي واستثماره، واحتياجات التطوير، طبقت الكترونياً على أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات العربية، وكذلك بعض القائمين على المؤسسات المجتمعية

المستفيدة من نتاجات البحث العلمي (مؤسسات إنتاجية- شركات- مؤسسات تقنية....وغيرها).

- الثاني: تحليل لمحتوى الأدبيات التي تناولت واقع ومشكلات ومعوقات البحث العلمي بالدول العربية، وكذلك تصفح الخطط الاستراتيجية لبعض الجامعات العربية العريقة في مجال البحث العلمي للتعرف على أبرز الاحتياجات التي أسفر عنها التحليل الاستراتيجي بها.

المحور الأول: واقع المسؤولية المجتمعية لجامعات الدول العربية في مجال عولمة البحث العلمي:

في ضوء دراسة نتائج تلك المرتكزات المشار إليها أعلاه يمكن استخلاص أن واقع ممارسات وتجارب جامعات الدول العربية في مجال تطوير البحث العلمي وعولمته نسبة لواقع ممارسات وتجارب جامعات الدول المتقدمة في هذا المجال تمثلت في ممارسات ضئيلة في دول بعينها وذات مستوى محدود في أغلب الأحيان، مقارنة بالدول المتقدمة التي تميزت بممارسات واسعة المجالات، واتفق هذا مع ما أسفرت عنه نتائج الاطلاع علي واقع تجارب جامعات الدول العربية، وانعكاسات هذا الواقع بالدراسات السابقة التي تناولت واقع البحث العلمي في الوطن العربي ودور الجامعات في تطويره وعولمته، حيث أشارت نتائج إحدى الدراسات إلى أن جهود عولمة البحث العلمي قي الوطن العربي لا تزال متواضعة مقارنة بجهود الدول الأخرى خاصة في مجال الاستفادة من كم المعلومات الهائل المتوافر في وسائل العولمة وهناك حاجة لقدرة تكنولوجية ومالية وعلمية لتحقيق ذلك (محاسنة،٢٠٠٣). وانعدام شبه تام لجهود البحث والتطوير العلمي في المؤسسات الصناعية، وانحسار تلك الجهود على مراكز البحوث الحكومية، في الوقت الذي نجد فيه أن بعض الدول مثل كوريا الجنوبية وأسبانيا أسست مؤسسات علمية تمثل مساهمة المؤسسات الصناعية في ميزانيتها بنسبة ٤٠% (القاسم،٢٠٠٠).

في حين وصفت دراسة محجوب (٢٠٠٢) الواقع الراهن لأوضاع العالم العربي العلمية والتكنولوجية غير مرضي تماماً ويحتاج لوضع استراتيجية بحث علمي محكمة وملزمة، وهناك

انخفاض في معدل الانفاق عى البحث العلمي بالمقارنة بالدول المتقدمة. وأوضحت دراسة الخالدي (٢٠٠٨) أن البحث العلمي في الوطن العربي يعتمد في تمويله على الميزانيات العامة، أما إسهامات القطاع الخاص فهي ضئيلة جداً، كما أن قلة الإنفاق على البحث العلمي بالوطن العربي يرجع لعدم الاهتمام بأهميته وجدواه الاقتصادية، وعدم توفير البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي في البلاد نتيجة لعدم إدراك الجدوى الاقتصادية للبحوث العلمية، وأن البلاد العربية تعتمد على استيراد التكنولوجيا من الخارج، ولا تهتم بفهمها أو تطويرها نتيجة لعدم الثقة بقدرات الباحثين العرب وكفاءتهم. وأشار الألوسي (٢٠٠٩) إلى إهمال تحويل نتائج البحوث المهمة إلى قدرات استثمارية، والبعد عن التعاون العلمي البحثي أو المشاركة في المؤتمرات العالمية، وعدم وجود محافل فاعلة تساعد على تحويل الجهد العلمي الفردي المتاح إلى فعل جماعي مؤسسي منتج. وتوصلا محمد والبدري (٢٠١٢) لقلة عدد البحوث، وقلة إنتاجية الباحثين، وقلة توافر الموارد البشرية اللازمة كماً ونوعاً، وضعف مستوى البحث العلمي، وانخفاض المساهمة في النشر العلمي الدولي، وذكرا الفوزان ورشيد (٢٠٠٤) أن هناك عدداً من المعوقات تعوق الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي أبرزها ضعف الاتصال والتنسيق ونقص الوعي لدى مؤسسات القطاع الخاص بالبحث العلمي، وضعف التخطيط لأنشطة البحث العلمي، وضعف الدعم المالي والبشري، وأشار نكاع (٢٠٠٣) إلى أن غياب السياسات الواضحة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية ساعد على ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية.

وبمقارنة سياسة البحث العلمي بالوطن العربي بسياسته بالدول المتقدمة تتضح الفجوة الكبيرة بين واقعه في كل منهما، وفي ذلك أشارا Dory & Belanger (2005) إلى أن الدول الغربية تركز على الاهتمام بمستوى الانفاق على مؤسسات البحث العلمي وإتاحة البنية التحتية الحديثة الملائمة لمتطلبات البحث العلمي، وبناء قدرات وكفاءات بحثية عالية المستوى، وإتاحة التواصل العلمي وتشجيع العمل الجماعي والفرق البحثية، وتوفير حرية أكاديمية وفكرية وإبداعية للباحثين.

أما على مستوى الجامعات العربية فقد أوضحا الكبيسي وقمبر (٢٠٠١) أنه على الرغم من أهمية البحث العلمي إلا أنه مازال يتسم بافتقاده للخطط العلمية نتيجة لغياب خطط ومشروعات حكومية تنبثق منها التزامات بحثية، ومن ثم فهناك انفصال بين ما تريده الدول

أو تنهض به مؤسساتها العاملة، وبين ما تقوم به الجامعات من بحوث لها أغراض خاصة بها لا تلتقي بالضرورة مع أغراض التنمية وحاجات المجتمع، وأشار المجيدل (٢٠١٠) إلى الافتقار لسياسة واضحة المعالم تحدد أهداف أولويات المؤسسات البحثية. وأوضحا حسين وحنفي (٢٠٠٠) أن البحث العلمي يمثل نشاطاً هامشياً في اهتمام الجامعات العربية؛ وبالتالي فأكثر البحوث انتشاراً هي البحوث التي تجرى لمجرد الترقية، والتي تهتم بجانب الفكر أكثر من اهتمامها بجانب التطبيق، بحوثاً تنشأ من داخلها بعيدة عن رؤية المجتمع وحاجاته ومشكلاته، ويغلب عليها الطابع الفردي. كما أشار الجندي (١٩٩٤) إلى أن أنشطة ومقومات البحوث التطبيقية التعاونية، والتي تنبعث عادة من حاجة المجتمع لخدمة أو إنتاج سلعة أو حل مشكلة، وأنشطة البحوث التطويرية التي تهدف إلى التطوير والتجديد عن طريق تطبيق نتائج البحوث التطبيقية تُعد شبه غائبة في الجامعات العربية. وتوصلت دراسة عبد اللطيف (٢٠١٦) إلى أن البحث العلمي في البلدان العربية بمختلف مراحله ومجالاته يقف على هامش النظام العلمي والتكنولوجي العالمي، كما أنه ليس فاعلاً أو مؤثراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجيه؛ حيث وصل إلى حالة متردية من نقص الرؤية وضعف البصيرة رغم وجود ثروة معرفية عربية، توكل مهمة حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع إلى المؤسسات البحثية الخارجية لعدم وجود ثقه بقدرة المؤسسات البحثية المحلية والكوادر المحلية، وعدم الارتباط بين المؤسسات الإنتاجية والتنمية في البلدان العربية من جهة ومؤسسات البحث العلمي من جهة أخرى؛ مما يزيد التبعية التكنولوجية للخارج، وعدم ربط سياسة البحوث العلمية والتكنولوجية ببرامج التنمية بصورة كاملة لعدم التنسيق بين مراكز ومعاهد البحوث في الوزارات، والقصور من جانب المؤسسات الحكومية العاملة فى مجال التنمية والقطاع الخاص فى توجيه نسبة من المنح والقروض للأبحاث العلمية.

وفيما يخص النشر الإلكتروني فتعاني الدول العربية من مشاكل في تقنية المعلومات المرتبطة بالنشر الإلكتروني؛ حيث تفتقر للهياكل الأساسية من معدات الكترونية وكفاءات بشرية لنقل التقنيات الحديثة، واستخدامها في مجال المعلومات. وكذلك قلة وعي المكتبي العربي بالتطورات الأخيرة في مجال المعلومات الالكترونية وسبل الاستفادة منها في الوصول إلى الإنتاج الفكري العالمي. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن اتجاه النشر الإلكتروني للمجلات العربية المحكمة أضعف بكثير من الاتجاه العالمي؛ فعدد الدوريات المتاحة عبر

الإنترنت قليل جداً (البستنجي،٢٠٠٣)، وتوصلت دراسة أخرى لوجود فجوة رقمية لغوية؛ حيث تعجز المؤسسات الأكاديمية عن توفير قواعد بيانات لدوريات عربية بالنصوص الكاملة، وما يتوافر منها برغم قلته لا يخلو من مشكلات فنية في التصفح والطباعة (العوفي والحراصي،٢٠١٠). هذا بالإضافة لضعف البيئة التكنولوجية والمستلزمات البشرية التي تتعامل مع الشكل الإلكتروني للدوريات، واتقان الوسائل الحديثة في التعامل مع المعلومات الإلكترونية، وضعف البنية التحية من البرمجيات الفعالة، وتمثل اللغة أيضاً بدورها عائق من عوائق النشر الإلكتروني؛ إذ أن نسبة كبيرة من قواعد المعلومات على الخط المباشر أو قراص الليزر تكون بلغة لا يتقنها الباحث أو المستعمل، وقد يزيد الأمر تعقيداً في حالة عدم توفر ترجمة للمحتوى المقروء إلى لغة القارئ (قنديلجي،٢٠٠٢). بالإضافة لغياب قواعد التعامل الاساسية مع النص في البيئة العربية الالكترونية، فالبرغم من تطور الجوانب التكنولوجية لكن لم يقابل ذلك أي مبادرات تعمل على تطوير النص العربي؛ إذ أن القواعد المستخدمة في البيئة العربية تنبع أساساً من البيئة الغربية (محجوب،٢٠٠٢).

وفيما يخص المجال التنافسي فإن التصنيفات العالمية للجامعات في مجال البحث العلمي يتبين منها الفجوة الكبيرة ما بين الجامعات العربية والجامعات العالمية في ترتيب التصنيفات المختلفة، والذي يقل فيه عدد الجامعات العربية مقارنة بالجامعات بالدول الأخرى والدول العربية التي تتواجد غالباً ما تكون في ترتيب متأخر مقارنة بالدول الأجنبية. فعلى سبيل المثال بتتبع التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم "شانغهاي" للجامعات العالمية (ARWU) Academic Ranking of World Universities يتضح أنه في عام ٢٠٠٧ في التنافس على مستوى أفضل ٥٠٠ جامعة لم تظهر غير أربع جامعات سعودية وجامعة واحدة مصرية هي جامعة القاهرة في ترتيب (٤٠٩) حيث حصلت على (٢٤.٣) في مؤشر الخريجين الحاصلين على جائزة نوبل، وميداليات فليدن، في حين حصلت علي درجات أقل في المؤشرات الثلاث الأخرى، التي تعكس أساساً جودة هيئة التدريس ومخرجات البحث العلمي، والمؤشر الخاص بالباحثين الأكثر استشهاداً بهم في واحد وعشرين تخصصاً علمياً، ومؤشر المقالات المنشورة في الطبيعة والعلوم الاجتماعية والإنسانية مقابل (١٦٦) جامعة للولايات المتحدة الأمريكية (٤٢) جامعة ببريطانيا (٧) جامعات لأسرائيل. وفي عام ٢٠٠٩ ظهرت جامعة سعودية واحدة، وعام ٢٠١٠ جامعتين سعوديتين، وفي عام٢٠١١ ثلاث

جامعات سعودية وجامعة واحدة مصرية، وفي ٢٠١٢ ثلاث جامعات سعودية وواحدة مصرية، ومن (٢٠١٣-٢٠١٥) أربع جامعات سعودية وواحدة مصرية، وعام ٢٠١٨ أربع جامعات سعودية، وفي عام ٢٠١٩جامعة واحدة سعودية، وفي تقرير الشركة البريطانية كواكاريلي سيموندس Quacquarelli Symondos المعروف بالاختصار (QS) لعام ٢٠١٨ وجود (١٥) جامعة عربية فقط موزعة على(٨) دول كان نصيب المملكة العربية السعودية منها (٤)ى جامعات والامارات (٣) جامعات وجامعتين لكل من مصر ولبنان، وتصدرت جامعة الملك فهد للبترول الترتيب الأول على المستوى العربي، والترتيب (١٧٣) على مستوى العالمي في هذا التصنيف. وفي تصنيف Times Higher Education لسنة ٢٠١٩احتلت الدول العربية مراكز متأخرة مقارنة بالدول الغربية حيث احتلت جامعة الملك عبد العزيز الصدارة في ترتيب الدول العربية في الترتيب (٢٠١) على المستوى العالمي. ولم تتواجد أي جامعة عربية في تصنيف "ويبوميتركس" لافضل (٢٥) جامعة علي مستوى العالم يناير عام ٢٠١٨.

وبتصفح بعض مؤشرات البحث والتطوير لوضع البحث العلمي في الوطن العربي نجد أن مستوى الانفاق على البحث العلمي في الدول العربية لا يتعدى (٠.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي مصر وهي أكبر دولة في عدد السكان لايتعدى (٠.٦٨%) في مقابل نسبة إنفاق للدول المتقدمة يقدر بحوالي (٢.٣٢%)، في حين أكبر دولة في الدول المتقدمة إنفاقاً وهي الولايات المتحدة الأمريكية يصل مستوى إنفاقها (٢.٨%) من ناتجها القومي، وجدير بالذكر أن إسرائيل تنفق (٤.٢١%) من ناتجها القومي بالرغم من أن ناتج الدول العربية يفوق ناتج إسرائيل حيث يبلغ (٥.٩%) من الناتج القومي العالمي في مقابل ناتج قومي (٠.٣%) لإسرائيل، وأكبر دولة عربية تنفق على البحث والتطوير تبعاً لإحصائية ٢٠١٢ هي تونس بنسبة (١.١٦%). أما فيما عدد الباحثين فيبلغ عددهم بالآلاف في الدول العربية (١٤٩.٥)، في مقابل (١٤٨٤) للصين، (١٢٦٥.١) للولايات المتحدة الأمريكية. ونسبة براءة الاختراع من مجموع الحصة العالمية للدول العربية تبلغ (٠.٢%) في حين تصل لنسبة تقدر (٥٠.١%) للولايات المتحدة الأمريكية، (١٩%) باليابان، (١.٢%) بإسرائيل وذلك تبعاً لاحصائية عام ٢٠١٣، وفيما يخص نسبة المنشورات العلمية من الحصة العالمية للدول

العربية فتبلغ (٢.٤%)، والولايات المتحدة الأمريكية (٢٥.٣%)، والصين (٢٠.٢%) وذلك تبعاً لاحصائية عام ٢٠١٤(اليونسكو، ٢٠١٤:٢٠،٢٠١٥).

المحور الثانيً: معوقات تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية في تحقيق عولمة البحث العلمي واستثماره

ارتبطت هذه المعوقات بعوامل عديدة متنوعة الجوانب مثلت في مجملها حواجز حالت دون تطور البحث العلمي في الوطن العربي وتحقيق عولمته، ويمكن إجمالها والتعبير عنها من خلال الجوانب التالية:

١- معوقات مرتبطة بغياب الفكر الموجه لتطوير البحث العلمي

وتتمثل في عدم إدراك أهمية مراكز البحث العلمي في الدول العربية، عدم وجود علاقة صحيحة بين مراكز البحث العلمي والوحدات الإنتاجية، وعدم وجود استراتيجيات واضحة محددة تتضمن خطط مستقبلية ومشروعات حكومية يُحدد فيها الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة وتنبثق منها التزامات بحثية، وكيفية توفير الإمكانيات المادية الضرورية؛ مما أدى لاستيراد التقنية بدلاً من إنتاجها (الرويلي،٢٠١٢)، (عبد اللطيف،٢٠١٦). بالإضافة لغياب الإستراتيجية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي، والتي تقوم على رؤية واضحة وسياسات محددة تعتمد التقييم الموضوعي الدقيق والصارم وأهداف معلنة لضمان جودة البحث العلمي (الطائي،٢٠١٢). هذا بالإضافة إلى أن التركيز في أغلب البحوث على المفاهيم النظرية، وانفصال البحث العلمي في العالم العربي عن المجال التطبيقي وخطط التنمية وحاجات المجتمع ومشكلاته (محمد، والبدري،٢٠١٢)؛ مما أدى إلى ضعف دور المجتمع في دعم البحث العلمي رغم أن نتاجاته تعود بالنفع والتطور للمجتمع، ففي الوقت الذي تعادل نسبة إنفاق القطاع الخاص في الدول المتقدمة على البحث العلمي عام ١٩٩٥-١٩٩٦ ما يعادل (٥٠%) نجده يسهم في الدول العربية بنسبة (٣%) فقط في مقابل (٨٩%) تمويل حكومي، (٨%) تمويل خارجي (تقرير التنمية الانسانية العربية،٢٠٠٣). وفيما يخص الابتعاث فهناك غياب للتخطيط الجيد للبعثات العلمية والإيفاد إلى الخارج رغم التكاليف الكبيرة التي تتحملها الدول العربية في هذا الصدد، وعدم وجود حركة أكاديمية كافية كتلك الموجودة بالغرب (معدن، ٢٠١٢).

٢- معوقات مرتبطة بضعف الامكانات اللازمة لتطوير البحث العلمي:

- **ضعف البنى المؤسسية والأنظمة الإدارية والتشريعات التي تحكم البحث العلمي، وتيسر متابعة أنشطته، وتسهل القيام به ونشر نتاجاته والترويج له.**
- **قلة توافر قواعد المعلومات البحثية والموارد المعرفية في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية لبعض الدول.**
- **ضعف مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، واعتماده على استيراد الخبرات الجاهزة؛ إذ يعتمد البحث العلمي والتطوير في تمويله على القطاع الحكومي بنسبة (٨٠%) مقارنة بدولة مثل اليابان التي تعتمد على (٧٠%) على تمويل القطاع الخاص.**
- **ضعف الميزانية المخصصة لأنشطة البحث العلمي، وتدني نسبة الأنفاق على البحث العلمي في العالم العربي بشكل ملفت (محمد والبدري، ٢٠١٢).**
- **عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية في الجامعات (معدن، ٢٠١٢)**
- **ضعف البنية التحية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي، وغياب الإطار المؤسسي الذي يمتلك صلاحيات ومسؤوليات (الطائي،٢٠١٢).**
- **ضعف التخطيط والإشراف والتمويل والتنسيق بين مختلف مراكز البحث العلمي في الجامعات أو تلك التابعة للوزارات.**
- **الفساد المالي والإداري في مؤسسات البحث العلمي.**

وفيما يرتبط بتدني مستوى الإنفاق في جميع الدول العربية حيث لم تصل ولا دولة عربية واحدة إلى المعيار العالمي للإنفاق، والذي يمثل (١%) من الناتج المحلي الإجمالي والذي أدى بدوره إلى إنخفاض نصيب الفرد من ميزانية البحث العلمي (غنيمة،٢٠٠٨). ويعتبر مستوى الانفاق (١%) مستوى غير منتج حيث إن مستوى الانفاق الذي يقل عن تلك النسبة يعبر عن أداء بحثي ضعيف جداً ودون المستوى. ويرجع إنخفاض الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية خاصة في بعض الدول إلى عوامل عديدة أبرزها الأزمات الاقتصادية التي مرت بها بعض الدول كالمملكة العربية السعودية، وحرب الخليج في الكويت التي كانت من الدول الرائدة في الانفاق على البحث العلمي والتطوير وانخفض إنفاقها من (٧٢) مليون

دولار عام ١٩٨٥ إلى (٤٧) مليون دولار عام ١٩٩٢ نتيجة اقتطاع جزء من نفقاته لصالح الأنشطة العسكرية، وتدني المساعدات الخارجية لدعم البحث والتطوير للدول العربية غير المصدرة للنفط كمصر وتونس والأردن واليمن والسودان حيث انخفضت تلك المساعدات من (٩٠) مليون دولار سنوياً عام ١٩٨٥ إلى ما يقرب ثلث هذا المبلغ في التسعينات. هذا بالإضافة لكون معظم تلك النفقات تمثل الرواتب والأجور النسبة الأعلى منها رغم أنه يجب ألا تتجاوز نسبة (٢٠%) في حين أنها في مصر تمثل (٧٦%) تبعاً لميزانية البحث العلمي عام ١٩٩٥-١٩٩٦(صادق،٢٠١٤). وقد أدى ضعف الإنفاق على البحث العلمي لعدة نواتج منها على سبيل المثال: ضعف مستوى البحث العلمي، وقلة البحث العلمي وضعف مساهمته في التنمية، وهجرة العقول العربية للخارج.

٣- معوقات مرتبطة بعدم تهيئة البيئة العلمية المناسبة للاستاذ الجامعي (النجار،٢٠٠١)، (الرويلي،٢٠١٢)، (موسى ومرعي، ٢٠١٣)، (معدن،٢٠١٢) من حيث:

- **زيادته أعبائه التدريسية التي لا تسمح له في أغلب الأحيان بالتفرغ بشكل كافي لممارسة أنشطة البحث العلمي، وتكليفه بأعباء إدارية.**
- **البيئة الجامعية غير المشجعة على البحث.**
- **قلة المراجع الحديثة المتوفرة، ووسائل الاتصال لعدد كبير من أعضاء التدريس.**
- **إهمال تكوين الباحثين في اللغات الأجنبية، وفي مجال استعمال التكنولوجيات الحديثة، وللمنهجيات التحريرية المعتمدة عالمياً للنشر في الدوريات العالمية المتخصصة، وصعوبة نشر الأبحاث العلمية في المجلات العالمية المشهورة.**
- **ضعف الاهتمام بالباحث العربي، وضعف توفير مستلزماته لتوفير الجو العلمي المناسب بعيداً عن البيروقراطية والتهميش.**
- **هجرة الباحثين المتميزين خارج الوطن العربي.**
- **عدم توفر التدريب المناسب لتأهيل أعضاء هيئة التدريس لاستخدام الانترنت لغرض البحث العلمي.**
- **ضعف التواصل والتعاون بين الباحثين بالجامعات.**
- **قلة عدد الباحثين والمتخصصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، وإهمال التكوين المستمر لهم.**

- عدم توافر المناخ العلمي المحفز والمشجع على البحث العلمي واستثمار القدرات الإبداعية والابتكار للأفراد.
- ضعف التجهيزات والوسائل العلمية الجيدة والمتطورة في مراكز البحوث والجامعات في أكثر الدول العربية، كما أن المتوفر منها لا يستفاد منه بالشكل المطلوب.

٤- معوقات مرتبطة بالنشر الجامعي (مقبل،٢٠٠٩):

- عدم وجود جهة مسؤولة عن نشر الأبحاث التي تنتجها الجامعات وترويجها داخل المجتمع لاستفادتها منها.
- ضعف اهتمام القيادات العليا في الجامعات بالنشر العلمي؛ مما يضطر صناعة النشر العلمي في العديد من الجامعات إلى التراجع .
- القيود السياسية على الحرية الأكاديمية والنشر الجامعي وإمكانية التعبير؛ مما يؤثر على أنشطة البحث العلمي المختلفة وتطويرها.
- نشر أبحاث غير صالحة للنشر بدافع المحسوبيات أو نتيجة المقابل المادي الذي تتلقاه بعض المجلات مقابل النشر.
- تقوقع النشر العلمي العربي في نطاق محدود والعجز عن الانتشار الواسع ؛ فمن النادر أن يترجم بحث عربي إلى اللغات الأخرى، كذلك فإن عدد الأبحاث المنشورة في مجلات معتمدة في القياس قليل نسبة لدول الغرب، الذي يرجع لعدم دخول دخول أغلب المجلات العربية في مختصرات بنوك المعلومات الدولية لضعفها أو لتحيز الغرب ضد علماء العالم الثالث (غنيمة،٢٠٠١).
- غياب المعايير الواضحة التي تحدد أصول وقواعد التأليف والتحكيم والنشر.
- عدم وجود معايير موحدة بين الجامعات لإخراج الأعمال العلمية؛ فكل جامعة تنفرد بوضع بعض المعايير التي تختلف عن غيرها من الجامعات .
- ضعف الاهتمام بالإعلان والدعاية عن إصدارات النشر الجامعي، فضلاً عن عدم وجود شبكة توزيع لتصريف إصدارات دور النشر الجامعية
- وجود معوقات إدارية تتعلق بنشاط دور النشر الجامعية تحد من قدرتها على المنافسة.

المبحث الثالث (الإطار المستقبلي): الاستراتيجية المقترحة لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية في عولمة البحث العلمي واستثماره:

في ضوء نتائج الدراسة التي أسفرت عن ضعف واقع البحث العلمي بالوطن العربي، وضعف قيام الجامعات العربية بمسؤوليتها المجتمعية في مجال تطوير البحث العلمي وعولمته، وضعف مواكبة جهود تطوير وعولمة البحث العلمي بالوطن العربي للجهود العالمية في هذا المجال، ووجود مجموعة من المعوقات التي تعوق قيام الجامعات بهذه المسؤولية وتقف حجرة عثرة في سبيل التطوير والتغيير، فإن الباحثة تتقدم باستراتيجية مقترحة تستهدف تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات بالوطن العربي في عولمة البحث العلمي بالاستفادة من التوجهات الاستراتيجية العالمية في هذا المجال، وممارسات تطبيقها بجامعات بعض الدول، واستطلاع آراء مجموعة من الخبراء في مجالات المسؤولية المجتمعية والبحث العلمي والتطوير والجودة بالجامعات العربية لاستشراف التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للمسؤولية المجتمعية للجامعات في عولمة البحث العلمي واستثماره بالوطن العربي، ويمكن استعراض تلك الاستراتيجية على النحو التالي:

أولاً: منطلقات الاستراتيجية:

تنطلق تلك الاستراتيجية من مجموعة من المنطلقات، ألا وهي:

١. اعتبار إحداث نقلة نوعية وحراك إيجابي في مجال البحث العلمي بالجامعات العربية أمراً ملحاً تحتمه كثير من العوامل والظروف المحلية العالمية؛ لمواكبة التطور العالمي في مجال البحث العلمي وتحقيق عولمة البحث العلمي العربي.
٢. اعتبار أن التقدم العلمي وما يترتب عليه من ازدهار اقتصادي للدول ما هو إلا نقلة تعليمية لا تتحقق لأي دولة إلا من خلال التعليم الجامعي؛ وما يترتب عليه من مسؤولية تقع على عاتقها اتجاه المجتمعات التي تنتمي إليها.
٣. توافر سياسات وتوجهات استراتيجية ابداعية للجامعات في مجال تطوير البحث العلمي يحقق تطوره وعولمته.

٤. توافر بناء موسسي مركزي يوجه الاستراتيجيات النابعة من السياسات الحكومية وفروع على مستوى الوطن العربي لتنفيذ تلك الاستراتيجيات يحقق الغايات المأمولة للاسترتيجية، ويعتبر جزء لا يتجزأ من منظومة البحث العلمي.

ثانياً: أهداف الاستراتيجية:

تهدف هذه الاستراتيجية بصورة عامة إلى الإسهام في تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية في توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وتحقيق دورها في تطوير المجتمع ونموه وازدهاره الاجتماعي والاقتصادي من خلال تطوير البحث العلمي؛ وذلك عن طريق تطوير العناصر التالية:

١- التوجهات الاستراتيجية الاقليمية والمحلية لتطوير البحث العلمي بالوطن العربي.

٢- مكونات منظومة البحث العلمي بالجامعات.

ثالثاً: مرتكزات الاستراتيجية:

- اعتماد مبدأ التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، الذي يستخدم المنهجية العلمية ذات الإجراءات الدقيقة المحكمة بما يضمن قياس الاحتياجات الفعلية، وتحقيق الغايات والأهداف المنشودة.
- الشراكة والتعاون أساس داعم في التعاون المادي والفكري.
- الاستدامة: بحيث تركز الاستراتيجية على الاهتمام ببناء البنى التحتية المعتمدة على التقنية الحديثة، والمرتكزات الفكرية والثقافية الداعمة للعلم والعلماء والتطوير والابتكار والتميز.
- التقييم المستمر الداخلي والخارجي لكافة مكونات منظومة البحث العلمي في ضوء معايير ومؤشرات الأداء بصورة مستمرة.

رابعاً: هيكل الاستراتيجية:

تقترح الباحثة أن تسير الاستراتيجية المقترحة وفق الخطوات الموضحة بالشكل رقم (١):

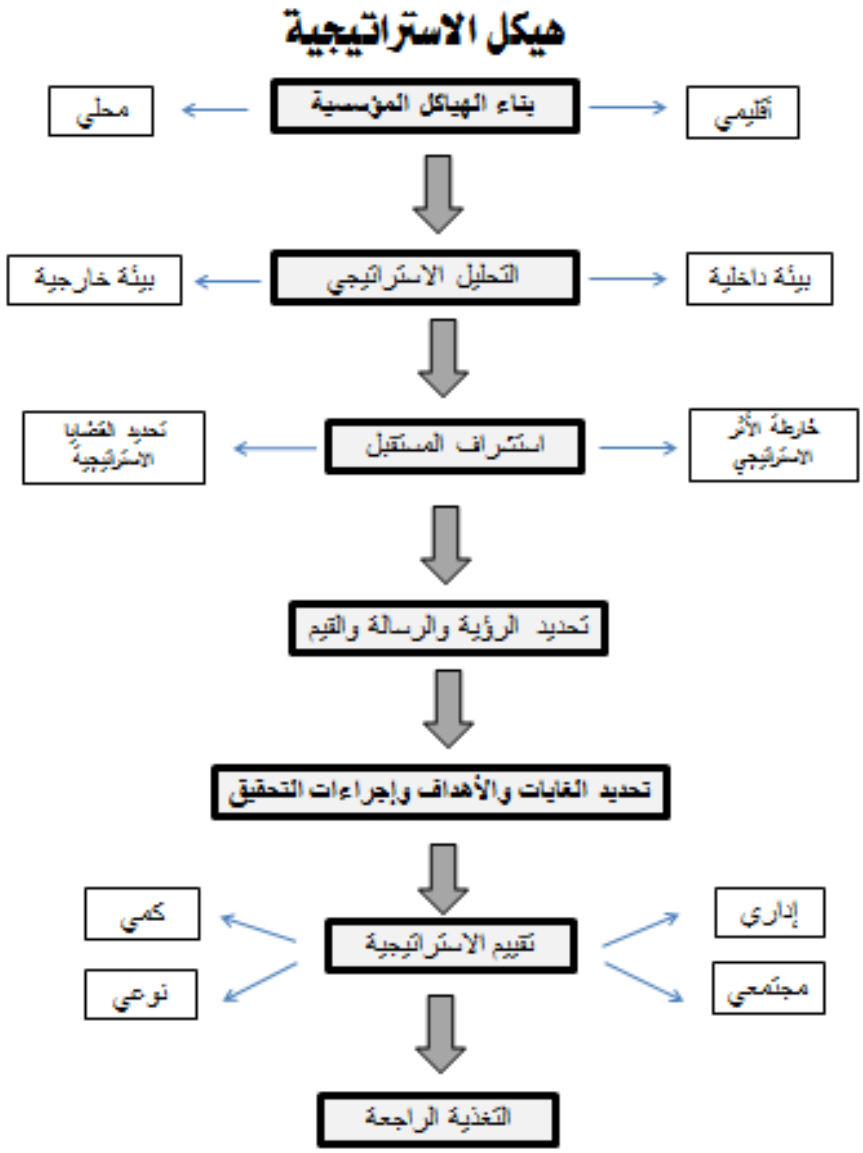

شكل رقم (١) يوضح هيكل الاستراتيجية المقترحة

الخطوة الأولى: بناء الهياكل المؤسسية لإدارة البحث العلمي على المستوى الإقليمي والمحلي:

تقترح الباحثة بناء هيكل مؤسسي في صورة منظمة إقليمية عربية لإدارة البحث العلمي في جامعات الوطن العربي وتوجيه استراتيجياته، وتنسيق أوجه الشراكات والتعاون بين جامعات الوطن العربي ومؤسساته المجتمعية الانتاجية والصناعية والخدمية سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول بعضها البعض أو على المستوى الأقليمي ككل، أو على المستوى العالمي، وتتفرع منها مؤسسات محلية على مستوى كل دولة عربية تعمل تحت مظلة توجهات المنظمة الإقليمية لتنفيذ توجهاتها بجامعات كل دولة. كما تقترح الباحثة انتقاء القيادات والعاملين بهذه الكيانات المؤسسية من العلماء في مجالات العلوم المختلفة والتكنولوجيا والخبراء في التخطيط الاستراتيجي، كما تقترح الباحثة تمويل هذه المنظمة من خلال مساهمة مشتركة من جميع الدول العربية بنسبة معينة من الناتج القومي، ونسبة من ضرائب القطاع الخاص.

الخطوة الثانية: التحليل الاستراتيجي

تقترح الباحثة قيام المنظمة الاقليمية بإجراء دراسة تحليل بيئي لمجال البحث العلمي بالجامعات العربية بالتنسيق مع المؤسسة المحلية بكل دولة، بحيث تتضمن تلك الدراسة تحليل سوات swat للبيئة الداخلية بكل مكوناتها (موارد مالية- بنية تحتية- موارد بشرية- بنية ثقافية وفكرية- تسويق بحوث- مؤتمرات وندوات- مجلات دولية- درجات علمية- بنية معرفية...وغيرها) من حيث نقاط القوة والضعف، والبيئة الخارجية بكل مكوناتها (تمويل خارجي- مؤسسات مجتمعية داعمة- رجال أعمال- دولة- صناديق استثمار- تحالفات استراتيجية- مجموعات تعاونية- رأس المال المخاطر- جوائز ابداع وابتكار- شراكات- استثمارات معرفية- كراسي بحثية....وغيرها) من حيث الفرص والمخاطر، ويشارك فيه المعنيين الداخليين من منسوبي الجامعات العربية، والخارجيين من مؤسسات وأفراد المجتمع، على أن تتم بكل جامعة عربية للوقوف على الفجوات العامة بالوطن العربي والخاصة بكل دولة وجامعة، وهذا في ضوء نتائج الدراسة الحالية التي أسفرت عن العديد من نقاط الضعف والتحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي داخل وخارج الجامعات. يقترح أن يمثل هذا التحليل نقطة الانطلاق لوضع توجهات استراتيجية موحدة للقضايا الحالية للبحث العلمي لجميع الدول فيما يخص نتائج التحليل التي تكرر فيها الاحتياج، وتوجهات خاصة باحتياج

كل دولة على حدة، مع مراعاة تحقيق التكامل بين الاحتياجات، ووضع معايير لفرز الأولويات (قوة- ضعف- فرص- مخاطر).

الخطوة الثالثة: استشراف المستقبل

وقد تناولته الباحثة من خلال نتائج استطلاع آراء الخبراء (من خلال استبانة مفتوحة تضمنت محورين: الأول يتعلق بخارطة الأثر الاستراتيجي للجامعة من حيث أثرها الاستراتيجي في المجتمع، والنتائج المراد تحقيقها للمستفيدين، والمخرجات التي تتطلبها النتائج والمدخلات اللازمة لتحقيق المخرجات، والثاني بتحديد أبرز القضايا الاستراتيجية في مجال عولمة البحث العلمي)، بالإضافة لقراءات الباحثة في هذا المجال على النحو التالي:

أولاً: خارطة الأثر الاستراتيجي:

وتم من خلالها استشراف مستقبل عمل الجامعات بشكل منهجي ومتكامل حول الأثر الذي يجب أن تحدثه في المجتمع من خلال البحث العلمي، والنتائج المراد تحقيقها للمستفيدين داخل وخارج الجامعات، ومتطلباتها من المخرجات المؤسسية كي يتم الوصول إليها، وصولاً للمدخلات التي تحتاجها الجامعات لتحقيق المخرجات، وكذلك تحديد القضايا الاستراتيجية، ويمكن استعراضها علي النحو التالي:

- ١- الأثر الذي يجب أن تحدثه في المجتمع الإقليمي والمحلي في مجال البحث العلمي والتطوير:

والذي يمثل القيمة المضافة التي يجب إحداثها في المجتمع، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- المساهمة في تنمية الاقتصاد المعرفي بدول الوطن العربي.
- تحقيق توجهات التنمية المستدامة بالدول العربية.
- المساهمة في حل مشكلات المجتمع وتطوير مؤسساته الخدمية والصناعية والانتاجية والتكنولوجية.
- تقديم خريجين مؤهلين معرفياً ومهارياً كعلماء وباحثين ورواد أعمال متميزين في شتى المجالات.
- تحقيق مستوى تنافسي عالمي للدول العربية في مجال البحث والتطوير والاستثمار المعرفي.

- ازدهار الاقتصاد القومي من خلال بناء صرح اقتصاد معرفي.

➢ ٢- النتائج المراد تحقيقها للمستفيدين (الداخليين-الخارجيين):

والتي تمثل الإنجازات التي يجب تحقيقها للمستفيدين استجابة لاحتياجاتهم وتطلعاتهم، وتتمثل فيما يلي:

- نتائج مرتبطة بالطلاب: شخصية علمية وبحثية متميزة ومبدعة تمتلك مستويات تفكير عليا، وخصائص رواد الأعمال، وذات ثقافة علمية داعمة وتقدر قيمة العلم والعلماء.
- نتائج مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس من الباحثين: إنتاج علماء ومبدعين- حصول علي درجات علمية.
- نتائج مرتبطة بالمنتجات المعرفية: بحوث ابتكاريه ذات عائد استثماري- نشر أبحاث بمجلات دولية- أبحاث تسهم في حل قضايا ومشكلات المجتمع، وتسهم في تطوره وتطور منتجات مؤسساته الانتاجية والصناعية والخدمية- ميزة تنافسية بحثية- اقتصاد معرفي- تقنية معلوماتية في مجال النشر الالكتروني والبحث- قواعد معلومات عالمية.
- نتائج مرتبطة بالمجتمع: عقد شراكات بحثية مع مؤسسات المجتمع ورجال الأعمال والمستثمرين في المجال البحثي- تقديم الاستشارات- نشر ثقافة الاقتصاد المعرفي في المجتمع- تبادل الخبرات البحثية مع جامعات دولية ومؤسسات مجتمعية- تحالفات استراتيجية - كراسي بحثية - إنشاء شركات بحثية بالشراكة مع القطاع الخاص-عقود بحثية- مجموعات داعمة- مبادرات جامعات مبدعة- مبادرات جامعات منتجة- إنشاء بيوت خبرة متخصصة.

➢ ٣- المخرجات التي تتطلبها النتائج:

وتتمثل في البيئة والتجهيزات التي يجب تنفيذها لتحقيق النتائج، والتي تشمل الآتي:

- تطوير المناهج الجامعية ومواكبتها لأحدث التطورات العلمية على المستوى العالمي.
- تهيئة بيئة تعليمية تنمي مهارات التفكير العليا وتحقق الابداع.
- تأهيل الكوادر البشرية نوعياً وكمياً بالتوسع في استحداث تخصصات علمية متنوعة،

- إنشاء مراكز ومبادرات تحقق الإبداع والابتكار للموارد البشرية بالجامعات.
- إنشاء مراكز ومبادرات لنشر ودعم ريادة الأعمال.
- رفع الكفايات البحثية في مجال الأبحاث التطبيقية لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- مراكز أبحاث علمية متخصصة.
- إقامة شراكات مع الهيئات المحلية والعالمية المتخصصة.
- إنشاء مجلات علمية محكمة.
- دار للنشر العلمي بكل جامعة.
- تدريس وبحث ميداني عالي المستوى.
- تحقيق التكامل بين وظائف الجامعة (التدريس– البحث العلمي– خدمة المجتمع).
- إنشاء حاضنات أعمال محترفة ومسرعات أعمال بالتعاون مع مؤسسات وأفراد المجتمع.
- برامج تثقيفية وتوعية وإعلامية لتسويق منتجات الجامعة.
- عقد شراكات مجتمعية داعمة مع القطاعات

➢ ٤– المدخلات التي يجب توفيرها لتحقيق المخرجات:

– الموارد المادية: وتتمثل في الموارد المادية والبنية التحتية وبرامج التقنية، والبيئة التعليمية المتطورة، والقواعد المعرفية لاتخاذ القرار.

– الموارد البشرية: والمتمثلة في الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقيادات الداعمة للتطوير والمستثمرين والخبراء والمتخصصين كمستشاريين خارجيين والإداريين والفنيين والمؤسسات المجتمعية ومراكز البحوث العلمية.

– البنية التشريعية والخلقية: اللوائح والقوانين والميثاق الأخلاقي الذي يُنظم البحث العلمي ومنتجاته، والعمليات المرتبطة بها كالملكية الفكرية والشراكات وبراءات الاختراع وحقوق الانتفاع ووسائل نقل التقانة كالتحالفات الإستراتيجية وعقود المعونة الفنية واتفاقيات براءات الاختراع أو استخدام العلامات ..وغيرها.

– بنية ثقافية: لتقدير العلم والعلماء ونشر ثقافة الابداع.

– شراكات محلية ودولية.

- بيئة وإدارية تنظيمية محفزة.
- بنية فكرية فاعلة.

ثانياً: تحديد القضايا الاستراتيجية

وقد تم تحديدها في ضوء آراء الخبراء والاتجاهات السائدة في العالم المتوقع تأثيرها على الجامعات في مجال البحث العلمي، والتى يمكن استخلاصها من خلال ما تم عرضه بالمحور الثاني للمبحث الأول للدراسة الحالية:

- التوجه نحو الاقتصاد المعرفي.
- سيطرة التقنية المعلوماتية للنشر الالكتروني الدولي.
- التوجه نحو التحالفات الاستراتيجية.
- التوجه نحو الابداع في استثمار الموارد البشرية.
- التوجه نحو الشراكات مع المؤسسات البحثية ومؤسسات أفراد المجتمع.
- التوجه نحو مصادر التمويل البديلة.
- التوجه نحو الميزة التنافسية العالمية.

الخطوة الرابعة: صياغة الرؤية والرسالة والقيم

وتقترح الباحثة أن تكون على النحو التالي:

- صياغة الرؤية التي توجه الاستراتيجية: منظومة بحثية تنافسية وانتاج معرفي عالمي.
- صياغة الرسالة التي تتحقق من خلالها الرؤية: بناء منظومة بحثية تنافسية من خلال بيئة تعليمية متطورة ومحفزة على الابداع، وفاعليات مجتمعية مثمرة.
- صياغة القيم المؤسسية: الابداع- التنافسية- المسؤولية- التشاركية- الفاعلية- الاخلاق- المنهجية العلمية.

الخطوة الخامسة: تحديد الغايات والأهداف وإجراءات التحقيق:

وتقترح الباحثة في ضوء الخطوات السابقة تحقيق الغايات والأهداف وإجراءات التحقيق الموضحة بالجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) يوضح الغايات والأهداف المقترحة وإجراءات التحقيق

م	الغايات	الأهداف	إجراءات التحقيق
١	تطوير منظومة البحث العلمي	أ- بنية تحتية متطورة وداعمة	١- وضع استراتيجية للبحث العلمي والتطوير تتلائم مع استراتيجية التنمية المستدامة بالدولة. ٢- تدعيم البنية التحتية التكنولوجية والمعلوماتية. ٣- تطوير برمجيات النشر الإلكتروني وإدارته. ٤- تطوير المعامل والمختبرات والتجهيزات البحثية. ٥- إنشاء قواعد بيانات عالمية. ٦- إصدار دوريات لنشر البحوث العلمية تتواكب والمستوى العالمي. ٧- إنشاء وحدات ترجمة لعدة لغات.
		ب- تطوير البيئة التعليمية الداعمة للبحث والابتكار	١- تحديث المناهج والمقررات وتضمينها استراتيجيات تعليم وتعلم تحقق نمو مستويات عليا من التفكير وتدعم التعلم الذاتي والمستمر، وأنشطة داعمة للبحث والتطوير والابداع. ٢- توفير المستلزمات التعليمية الداعمة لبيئة إبداعية. ٣- إقامة مراكز لتنمية الموهبة والابداع وريادة الأعمال، وتبني أفكارها بالتنسيق مع مؤسسات وأفراد المجتمع من رجال الاعمال والمستثمرين، وجذب الطلاب للالتحاق بها. ٤- التوسع في التخصصات العلمية التطبيقية. ٥- تطوير الفكر التربوي الداعم لبناء شخصيات مستقلة ومبتكرة. ٦- التوسع في برامج التدريب الميداني بالمؤسسات المجتمعية ذات العلاقة بالتخصص.
		ج- بناء ثقافة داعمة لتقدير العلم والعلماء	١- إقامة ندوات ومؤتمرات داعمة لجهود العلم والعلماء والمبدعين. ٢- تدشين جوائز للتميز العلمي والبحثي والابداع وريادة الأعمال. ٣- نشر حملات إعلامية بوسائل متعددة لبناء فكر وطني داعم للعلم والعلماء والمبتكرين.
		د- تطوير الموارد البشرية واستثمارها	١- تطوير الكفايات البحثية للباحثين بالجامعات من خلال التدريب والمؤتمرات والندوات وتبادل الخبرات على المستوى المحلى والإقليمي والدولي. ٢- التوسع في برامج الابتعاث الخارجي. ٣- التوسع في برامج البحث والابداع. ٤- تحسين الوضع المالي. ٥- منح الحرية الأكاديمية والبحثية. ٦- تطوير برامج الدراسات العليا في البحوث التطبيقية.

			٧- توفير الدعم البحثي المعلوماتي. ٨- تشجيع النشر الدولي. ٩- تنسيق الجهود البحثية في المؤسسات البحثية المختلفة. ١٠- تبادل النشرات بين الجامعات والمؤسسات حول نتائج البحوث. ١١- إشراك باحثين دوليين ضمن الفرق البحثية الوطنية في المشاريع البحثية؛ لنقل خبراتهم للباحثين الوطنين فيما يخص تطبيق المعايير البحثية الدولية.
		هـ- تنويع مصادر التمويل	١- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في دعم وتمويل البحث العلمي وزيادة الاستثمار. ٢- استقطاب المنصات الالكترونية والصناديق الاستثمارية ورأس المال المخاطر لتمويل مشروعات ريادة الأعمال بالجامعات. ٣- إدارة استثمار موارد الجامعة القابلة للاستثمار سواء المادية أو البشرية.
٢	استثمار المنتجات البحثية للجامعات وتسويقها على المستوى العالمي	أ- استثمار المنتجات المعرفية	١- ترجمة الأبحاث التطبيقية المنشورة بصورة إلكترونية لعدة لغات لجذب مستثمرين أجانب. ٢- تطبيق نتائج الدراسات التطبيقية لرسائل الماجستير والدكتوراه. ٣- استثمار نتائج الدراسات التطبيقية لرسائل الماجستير والدكتوراه. ٤- تشجيع البحوث التطبيقية الابداعية، وربطها باحتياجات تطور المؤسسات المجتمعية الخدمية والصناعية والانتاجية بالقطاع العام والخاص على المستوى الإقليمي والمحلي والدولي.
		ب- تسويق المنتجات المعرفية للجامعات	١- إنشاء مراكز لتسويق البحوث العلمية والخدمات الاستشارية. ٢- إقامة المعارض التسويقية للمنتجات الجامعية البحثية. ٣- إنشاء جمعيات علمية إقليمية ومحلية لترويج البحث العلمي، والتعاون مع الجمعيات العلمية والأجنبية في المجالات المتنوعة.

٣	إقامة شراكات مع مؤسسات المجتمع الخدمية والإنتاجية والصناعية والمراكز البحثية والمستثمرين والدولة ورجال الأعمال والجامعات الأخرى على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي	أ- توفير معلومات عن خدمات الجامعة واحتياجات الجهات	١- إنشاء قواعد بيانات عن المنتجات المعرفية للجامعات، وأنشطتها البحثية. ٢- توفير قواعد بيانات عن احتياجات المؤسسات المجتمعية والخدمات التي يمكن أن تقدمها للجامعات. ٣- توفير قواعد بيانات عن الأنشطة البحثية لمراكز البحوث والمؤسسات ذات الصلة بالنشاط البحثي والتطوير.
		ب- نشر ثقافة الشراكة في المجتمع	١- إطلاق برامج توعوية مجتمعية؛ للتوعية بأهمية الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في المجال البحثي، والخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعة لها.
		ج- تيسير أنظمة وإجراءات الشراكة	١- تطوير اللوائح والتشريعات المنظمة للشراكة في تمويل البحث العلمي من جهات خارجية بغرض الاستثمار، والأنشطة البحثية المشتركة للأغراض العلمية والتطويرية للمجتمع.

الخطوة السادسة: تقويم مدى تحقق الأهداف:

تقترح الباحثة أن تتم عملية التقييم في ضوء مجموعة من المعايير تتضمن تقييم برامج ومخرجات منظومة البحث العلمي، وآلية عملها، ويتم وضع المعايير في ضوء معايير الجودة العالمية في مجال البحث العلمي.

الخطوة السابعة: التغذية المرتدة:

تتمثل التغذية الراجعة في التقيمات التي تعطي انطباع عن ما تم تنفيذه مقارنة بما هو مستهدف وآراء ورضا المستفيدين الداخليين والخارجيين على كافة المستويات بالخدمات ومستوى البرامج المقدمة، ومقارنتها بمستويات ومعايير عالمية معتمدة، أي لابد من تقديم تغذية مرتدة ليس لتنفيذ البرامج ومخرجاتها فحسب، بل أيضاً لمستوى توجهاتها الاستراتيجية وتخطيطها وغاياتها المستقبلية؛ وبناءً عليه يقترح أن تتم عملية التقويم من خلال أدوات تقييم ذاتي ولقاءات مع المستفيدين الخارجيين والداخليين، واستطلاع آرائهم بصورة دورية، والمقارنات المرجعية بمعايير على المستوى المحلي والعالمي، وأن تستند سياسة التحسين المستمر على تقارير نتائج تلك التقييمات التي تقدم لاصحاب القرار وواضعوا السياسات والخطط لاتخاذ القرارات السليمة بالتحسين والتطوير في ضوء السلبيات والايجابيات والاحتياجات المجتمعية؛ لتحقيق مستوى يرقى للمنافسة العالمية في مجال عولمة البحث العلمي.

المراجع:

(١) إبراهيم، عاطف الشبراوي(٢٠٠٥)، حاضنات الأعمال: مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

(٢) ابن كثير، الحافظ عماد الدين(١٩٩٩)، مختصر تفسير ابن كثير، تحقيق محمد على الصابوني، المجلد الأول والثاني، القاهرة: دار الصابوني.

(٣) الأسد، ناصر الدين(١٩٩٦)، تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي، عمان: روائع مجد لروى.

(٤) الأكاديمية البريطانية للتعليم العالي (٢٠١٣)، التجربة الصينية، تم مراجعته بتاريخ١٥ يونية ٢٠١٥ من الموقع التالي: www.abahe.co.uk

(٥) الآلوسي، تيسير عبد الجبار(٢٠٠٩)، الجامعات والبحث العلمي في البلدان العربية، نقلاً عن مركز الجزيرة للدراسات)، تم مراجعته بتاريخ٤ /٢٠١٦/١٢من خلال الموقع الإلكتروني التالي:

http://studies.aljazeera.net/issues/2009/201172231415565.htm

(٦) أوكيل، محمد(٢٠٠٥)، إقامة وإدارة حظائر العلوم والتكنولوجيا ودور القطاع الخاص في البلدان النامية والعربية: حالة الجزائر، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، الرياض، جامعة الملك سعود.

(٧) باطويح، محمد عمر؛ وبامخرمة، أحمد سعيد(٢٠٠٨)، الجامعة المنتجة اللاربحية في الدول الإسلامية: صيغة تمويلية مقترحة، المؤتمر العربي الثاني للجامعات العربية: تحديات وطموح، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المغرب.

(٨) البحوث العلمية والابتكار في العالم العربي(٢٠١٠)، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

(٩) البخاري، (د.ت)، صحيح البخاري، دمشق: دار طوق النجاة.

(١٠) بدران، عبد الحكيم (١٩٩٩)، تشجيع البحث العلمي، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

(١١) برنامج الأمم المتحدة (٢٠٠٣)، تقرير التنمية الإنسانية العربية.

(١٢) البستنجي، أيمن (٢٠٠٣)، الدوريات الالكترونية: واقع ومستقبل نشر الدوريات العربية العلمية والأكاديمية والمحكمة عبر الانترنت، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، السعودية، ٢٣(١)، ٤٣:٧٠.

(١٣) البكري، تامر ياسر(٢٠٠١)، التسويق والمسؤولية المجتمعية، دار وائل للنشر: عمان.

(١٤) جابر، محمود ومهدي، ناصر(٢٠١١)، دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية المجتمعية لدى طلبتها: دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان(ج.م.ع) وجامعة الأزهر (فلسطين)، تم مراجعته بتاريخ٩ /٢٠١٧/٥من خلال الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.qou.edu/arabic/conferences/socialResponsibilityConf/dr_nasserMahdi.pdf

(١٥) الجندي، عادل السيد محمد (١٩٩٤)، الجامعة المنتجة، نحو رؤية فلسفية وإستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي، مجلة التربية والتنمية، جامعة وهران٢، الجزائر، (١٤).

(١٦) الحارثي، زايد(٢٠٠١)، واقع االمسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

(١٧) حسين، حسن وحنفي، محمد طه (٢٠٠٠)، تطوير المهام الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢(٢٤).

(١٨) الحوراني، هاني(٢٠٠٩)، حاكمية الشركات ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، المؤتمر الثاني حول مواطنة الشركات والمؤسسات والمسؤولية الاجتماعية، صنعاء.

(١٩) الخالدي، موفق دندن(٢٠٠٨)، اقتصاديات البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، سوهاج، ٨ (٢٤)، ٢٦-٨٢.

(٢٠) الخصاونة، محمد(٢٠٠٤)، آليات الربط بين مؤسسات البحث العلمي وقطاع الصناعة، تجربة الجمعية العلمية الملكية بالأردن، تم مراجعته بتاريخ٢٤ يونية ٢٠١٥من الموقع التالي:

http:// www.arifonet.org.ma/dade/research/warchali/8htm

(٢١) الخليفة، عبد العزيز على (٢٠١٣)، صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة :جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنموذجا، مجلة رسالة التربية وعلم النفس، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، الرياض، (٤٦)، ١٢٣:٩٧.

(٢٢) الخليوي، نوف سليمان(٢٠١٦)، تفعيل المسؤولية المجتمعية لدى الجامعات الحكومية بمدينة الرياض: استراتيجية مقترحة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

(٢٣) رشاد، محمد عز الدين (١٩٩٩)، تقويم الأداء الجامعي، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي: رؤية لجامعة المستقبل، الجزء الأول، جامعة القاهرة، القاهرة.

(٢٤)الرمثي، سعد مبارك(٢٠١٨)، تصور مقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز التطوير الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، (٣٩).

(٢٥) الرويلي، محمد صالح(٢٠١٢)، إدارة البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، سوهاج ، (٥٥)، ٧١:٩١.

(٢٦) الزهراني، يحيى مفرح (٢٠٠٩)، التشريعات الدولية للمسؤولية الاجتماعية، جريدة الاقتصادية السعودية، المقالات الاقتصادية الالكترونية: ٢٠٠٩/١١/٠٦ : تم مراجعته بتاريخ٢٠١٧/٦/٥ من الموقع الالكتروني التالي:

http://www.aleqt.com/2009/11/06/article_297503.htm

(٢٧) السريحي، حسن عواد (٢٠٠١)، النشر الالكتروني دراسة نظرية لبعض قضايا الدوريات الالكترونية في المكتبات الأكاديمية، دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، القاهرة، (٦)٢،٢٢ – ٨١.

(٢٨) سليم، إيمان وآخرون (٢٠١١)، دراسة تحليلية لأثر التحول إلى مجتمع المعرفة في دعم الميزة التنافسية لموؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض، (١٢)، ٥١:١٥٨.

(٢٩)السيد، عبد القادر محمد(٢٠١٨)، البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع ومقترحات التطوير، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، تالين– أستونيا، ١(٢)، ٦٩:٨٢.

(٣٠) سيسي، أحاندو، متطلبات جودة المسؤولية الإجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، ماليزيا، (٤٢)، ٦٣:٦٤.

(٣١) سينغ ، جسبير سرجيت (١٩٩١) : التعليم العالي والتنمية، تجربة أربعة بلدان صناعية جديدة في آسيا، مجلة مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة،٢١(٣).

(٣٢) شاهين، محمد أحمد (٢٠١٢)، المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية، جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً: دراسة وصفية تحليلية، مؤتمر المسؤولية المجتمعية في الجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس.

(٣٣) الشايع، علي صالح (٢٠١٠)، البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي الخامس: مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة: تجارب ورؤي، المركز العربي للتعلم والتنمية(أسد) والجامعة العربية المفتوحة، القاهرة.

(٣٤) شقوارة، سناء علي (٢٠١٢)، أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ومتطلّبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة، مجلة تطوير الأداء الجامعي، مركز تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة، المنصورة، ١(٢)، ٣٧:٥٦.

(٣٥) الطائي، محمد عبد حسين(٢٠١٢)، نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة فى البحث العلمى بالوطن العربى، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء،٥(١٠)، ١٢٥:١٥٥.

(٣٦) طلال، الأمير(١٩٨٨)، أسلوب ربط البحث العلمي في الجامعات بمرافق الإنتاج، الجامعة، البحث العلمي والتنمية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.

(٣٧) عبد اللطيف، خوشي عثمان(٢٠١٦)، واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين والماليزيا واليابان) إنموذجاً، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، الحلة– العراق، (٣٠)، ١٩٩،٢٢٦.

(٣٨) عبد اللطيف، سماح محمد(٢٠١٠)، المسؤولية الاجتماعية لجامعة الملك سعود تجاه المجتمع السعودي: دراسة لتجربة الجامعة في مجال قطاع البيئة وخدمة المجتمع، المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع: الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها، كلية الأداب، جامعة الزقازيق، المجلد الثاني.

(٣٩) علال، بورحلة (٢٠٠٦)، تحليل المؤسسات، الجزائر: مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع.

(٤٠) عوض، عادل وعوض، سامي(١٩٩٨) ، البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم، مجلة دراسات استراتيجية، (٤٤)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠:٥٦.

(٤١) العوفي، علي سيف والحراصي، نبهان حارث(٢٠١٠)، الفجوة الرقمية اللغوية: دراسة العوامل المؤدية إلى إخفاق الباحثين والأكاديمين العرب في تعزيز الأرصدة المعلوماتية الإلكترونية بالنص العربي، دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض، (٨)، ١٦٣-١٩٠.

(٤٢) عيد، هالة فوزي(٢٠١٢)، دور التعليم المستمر في تطوير التنمية البشرية كأحد متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، الاسماعيلية، (٢٣)،١٠٧:١٤٨ .

(٤٣) عيد، هالة فوزي(٢٠١٥)، تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمعات الخليجية في مجال تلبية المتطلبات المستقبلية لسوق العمل، ملتقي الجامعات الخليجية والمسئولية المجتمعية: رؤى استراتيجية وممارسات فاعلة، جامعة المجمعة، المجمعة- المملكة العربية السعودية.

(٤٤) الغالبي، طاهر والعامري، صالح (٢٠٠٧)، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.

(٤٥) الغالبي، طاهر والعامري، صالح (٢٠٠٨)، المسؤولية المجتمعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، ط٢، دار وائل للنشر: عمان.

(٤٦) الغالبي، طاهر، وصالح العامري(٢٠١٠)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات :دارسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الاردنية، المؤتمر العربي الثاني في الادارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية.

(٤٧) غنيمة، محمد متولي(٢٠٠١)، تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر: أساليب جديدة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

(٤٨) فريد، كريمان (١٩٨٩)، المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة في الوحدات الاقتصادية: دراسة ميدانية على عينة من شركات القطاعين العام والخاص، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة.

(٤٩) الفوزان، ناصر ورشيد مازن(٢٠٠٥)، الشراكة في البحث العلمي والتطوير بين الجامعات والقطاع الخاص، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، الرياض، جامعة الملك سعود.

(٥٠) الفيصل، عبد الله (١٩٩٦)، جامعة الملك سعود تتفاعل مع احتياجات خطط التنمية والمجتمع، مجلة الأمن والحياة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٥(١٦٦)، ٦٧:٩٩.

(٥١) قاسم، خالد(٢٠٠٧)، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الأسكندرية: الدار الجامعية.

(٥٢) القاسم، صبحي(٢٠٠٠)، سيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي: معالم الواقع وتحديات المستقبل، مجلة شئون عربية، (١٠٤)، ٨٧-١٢٣.

(٥٣) قنديل، شريف (١٩٩٣)، الجامعة والصناعة، القاهرة: مركز الدلتا للنشر.

(٥٤) قنديلجي، عامر إبراهيم (٢٠٠٨)، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، عمان: دار المسيرة.

(٥٥)الكبيسي، عبد الله وقمبر، محمود مصطفى (٢٠٠١): دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية، الدوحة: دار الثقافة.

(٥٦) كمال، سفيان (٢٠١١)، الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤولياتها المجتمعية، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس.

(٥٧)الكيومي، سعيد صالح (٢٠١٧)، آليات الاستدامة في السلطنة، ندوة المسؤولية الاجتماعية، غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان بالتعاون مع الاتحاد العام لعمال السلطنة، عمان.

(٥٨) مجلس البحث العلمي(٢٠١١)، نماذج حدائق العلم والتقنية: تركيا نموذجاً، سلطة عمان. تم استعادته بتاريخ١٥ يونية ٢٠١٨ من الموقع التالي:

https://home.trc.gov.om/tabid/775/language/en-US/Default.aspx

(٥٩) المجيدل، عبد الله، وسماش، مستهل(٢٠١٠)، معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة ميدانية كلية التربية بصلالة أنموذجا، مجلة جامعة دمشق، ٢٦(١).

(٦٠) محاسنة، عادل محمد (٢٠٠٣)، العولمة في التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، ٣(١٤٤)، ٢٨٤:٢٨٠.

(٦١) محجوب، بسمان فيصل والديوة جي، أبي (٢٠٠٢)، دور التقنيات ووسائل التكنولوجيا الحديثة في النشر العلمي، المؤتمر العربي الثاني للبحوث الإدارية والنشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

(٦٢) محمد، سماح زكريا(٢٠١٥)، دور التحالفات الاستراتيجية في دعم وبناء المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية، مجلة كلية التربية بالاسكندرية، جامعة الاسكندرية، ٢٥(٤)، ١٧٩:٢٣٣.

(٦٣) محمد، علي البو والبدري، سميرة (٢٠١٢)، واقع البحث العلمي في الوطن العربي ومعوقاته، المؤتمر الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، البحرين.

(٦٤) محمود، يوسف سيد(٢٠٠٤)، التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية مدخل لتطوير التعليم الجامعي، دراسات في التعليم الجامعي، مركز التطوير الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة ، (٦)، ٢٤:٥٥.

(٦٥) المزيني، تهاني عبد الرحمن، والمزروع، هيا محمد (٢٠١٠)، فاعلية برنامج تدريبي مقترح في تنمية مهارات البحث الإجرائي ومفهوم تعليم العلوم لدى معلمات العلوم أثناء الخدمة، مجلة جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،٢٤(٢)، ٥٦١:٥٨٥.

(٦٦) مسبل، محمود عطا محمد (١٩٩٧)، العلاقة بين البحث العلمي الجامعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية، مجلة التربية، جامعة الزقازيق، مصر، (٢٨)،٢٢-٤٦.

(٦٧) مصطفى، احمد السيد(٢٠٠٠)، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، ط٣، دار النهضة العربية: القاهرة.

(٦٨) المطلق، تركي علي حمود(٢٠١٧)، الاستثمار المعرفي وعلاقته في بناء الميزة التنافسية للجامعات الناشئة بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مركز البحوث النفسية والتربوية، جامعة بغداد، ١٨(٣)، ٢٦١:٢٩٩.

(٦٩) المعافا، محمد يحيى(٢٠٠٢)، تطوير البحث العلمي بالجامعات العربية لمواجهة تحديات المستقبل، المؤتمر السنوي العاشر: جامعة المستقبل في الوطن العربي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مج(١)، القاهرة.

(٧٠) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل.

(٧١) معدن، شريفة (٢٠١٢)، واقع البحث العلمي في الوطن العربي في ظل الفجوة المعرفية العالمية، مجلة العلوم الانسانية، (٣٨)، جامعة منتوري، الجزائر، ٦٥:٨٥.

(٧٢) معلوف، لويس (١٩٩٢)، المنجد في اللغة والاعلام، بيروت: المطبعة الكاثوليكية.

(٧٣) مقبل، رضا سعيد(٢٠٠٩)، النشر الجامعي في العصر الرقمي، مؤتمر حركة نشر الكتب في مصر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

(٧٤) منير، نوري(٢٠٠٧)، دور المعرفة في اكتساب الميزة التنافسية للدول العربية في العصر الرقمي، الملتقى الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، الجزائر.

(٧٥) الأمم المتحدة (٢٠٠٤)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة، نيويوك.

(٧٦) موسي، محمد ومرعي، محمد(٢٠١٣)، تطوير البحث العلمي بالجامعات السعودية في ضوء مجتمع المعرفة، المجلة العلمية، كلية التربية، جامعة اسيوط،٢٩(٤)، ٢٢٥-٢٩٩.

(٧٧) نكاع، عبد الحكيم(٢٠٠٤)، متطلبات النهوض بالابداع والابتكار، تم الاسترجاع بتاريخ٢٠١٥/٥/٢٤ من خلال الموقع الالكتروني التالي:

http://www.arifonet,org.ma/databases/12.htm

(٧٨) نوي، طه حسين(٢٠٠٦)، الاستثمار في رأس المال المعرفي ودوره في بناء الميزة التنافسية للمنظمة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، ٢٠(١)، ١٤٩:١٨٦.

(٧٩) الهادي، شرف إبراهيم(٢٠١١)، رؤية إستراتيجية لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات منخفضة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، مركز البحوث النفسية والتربوية، جامعة بغداد، (١)، ١٢٥:١٧٩.

(٨٠) الهيتي، نوزاد عبد الرحمن والشمري، حسيب عبد الله(٢٠١٧)، البحث العلمي والتطوير في العالم العربي الواقع الراهن والتحديات، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة سومر، قطر، ٧(٢)، ٦٥:٧٥.

(٨١) الوادي، محمود والزعبي(٢٠١١)، مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية: دراسة تحليلية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ٧(٤) ،٦٠:٩٥.

(٨٢) يونس، رفيق (٢٠٠٩)، عولمة البحث العلمي التطبيقي ومتطلبات التطوير، المؤتمر الاقليمي العربي: نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، اليونسكو، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت.

(٨٣) اليونسكو(٢٠١٥)، تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام ٢٠٣٠: ملخص تنفيذي، منشورات اليونسكو، باريس.

(84) Bollinger A., & Smith R.,(2001), Managing organizational knowledge as a strategic asset, Journal of Knowledge management, *5* (1), 8:18.

(85) Christopher L., (1999), Crisis in the Academy: Rethinking Higher Education in America, New York: St Matins' Press.

(86) Friedman, M. (1970) The social responsibility of business is to increase its profits, Times Magazine, New York. Retrieved from 2 September 2018 from web site: http://www.colorado.edu/studentgroups/libertarians/issues/friedman-soc-respbusiness. Html.

(87) Giuffré L., & Ratto S.,(2014). A New Paradigm in Higher Education: University Social Responsibility (USR), Journal of Education & Human Development, 3(1), 231-238.

(88) Holland, B.,(2000), Characteristics of Engaged Institutions and Sustainable Partnerships. And Effective Strategies for Change. Retrieved 29 April 2015 from web site: http:www.oup.org/researchandputs/engaged.pdf.

(89) Jossey B., & Jossey C., (2008), The special role of higher education in society: As a public good for the public good. In, Kezar T., et al., (Eds.), Higher College: the undergraduate experience in America, New York Boyer.

(90) Michel C., & Françoise Q., (2007), laresponsabilité d'entreprise, Paris; éditions la découverte.

(91) Doray P., & bélanger P., (2005), société de la connaissance, éducation et formation des adultes, éducation et société, De Boeck Université

(92) Rosan, R.,(2000), The Key Role of Universities in our Nation 'S Economic Growth and Urban Revitalization, Retrieved 15 March, 2018 from web site: site:http://experts.uli.org/content/whosaffrcers/osan/htm

(93) **Sallehuddin I., (1997), The Role of the University in Promoting and Developing Technology: A case Study of university Technology Malaysia, higher Education Policy,10(2),121:126.**

(94) **Sanz, D.,(2004), Survey of Science Parks Highlight Global Trends and best Practice, Newbits, 3(1),221-245.**

(95) **Sawnstrom, E.,(2002), Economic-Based Knowledge Management, Retrieved from 25 September 2018 from web: site:http://www,gkec.org/knowledgeeconomics/econkmframework/kmeconomics1.7pdf**

(96) **Schermerhorn, R., (2001), Management, 6th Edition, John wily & Sons, Inc: London.**

(97) **Valentine, S., & Fleischman, G., (2008). Professional Ethical Standards, Corporate Social Responsibility, and the Perceived Role of Ethics and Social Responsibility. Journal of Business Ethics, 82, 657-666.**

(98) **Win A., (1997), University Industry Cooperation For Technology Innovation in Japan, A report Prepared Under A Jsps Invitation Fellowship Retrieved from 18 March 2018 from web site: http://www.ineer.org/Special/JSPSReport97.thm**

(٩٩) موقع جامعة استراثكليد:

https://www.strath.ac.uk/research.

(١٠٠) موقع جامعة سنغافورة:

http://www,nus.edu.sg/nvs